الصناعة في العراق الواقع وسبل النهوض
رؤية إستراتيجية

المنتدى العراقي للنفط و الكيمياويات
1436 2014
IFIA

الصناعة

تنمية إقتصادية وإجتماعية وعلمية

الصناعة في العراق الواقع وسبل النهوض

رؤية إستراتيجية

إعداد:

الأستاذ: ضيف عبد المجيد أحمد
الأستاذ: فاروق محسن البندر
الأستاذ: نديم ناجي الرواي

المراجعة:

الدكتور زين الدين ناجي الرواي
المهندس سحبان فيصل محجوب
المهندس مثنى شاكر صالح العزي

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	4
تمهيد	7
نبذة تاريخية	13
اهمية الصناعة في بناء المجتمع	23
العوامل المؤثرة في الصناعة	27
التوزيع القطاعي للصناعة في العراق	34
التوزيع النوعي للقطاع الصناعي في العراق	36
الصناعة الإنشائية	39
الصناعة الغذائية والدوائية	42
الصناعات النسيجية والجلدية	48
الصناعات الكيميائية	52
الصناعات الاستخراجية	58
الصناعات الهندسية	63
الخدمات الصناعية	68
الصناعة العسكرية في العراق	69
محاولات وزارة الصناعة والمعادن للاصلاح	85
خسائر القطاع الصناعي العراقي من جراء العدوان والاحتلال	87
الصناعة والاقتصاد العراقي	99

استراتيجية انقاذ القطاع الصناعي العراقي	111
متطلبات النهوض بالقطاع الصناعي العام	117
القطاع الصناعي الخاص	122
واقع القطاع الخاص بعد 2003	125
سبل تنشيط الاستثمار الاجنبي	130
الهياكل الادارية	131
السياسة المرحلية لاقامة مشاريع جديدة	132
المصادر	135

المقدمــة

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الواقع الصناعي في العراق سواء كان القطاع الصناعي (الحكومي) العام أوالقطاع الصناعي المختلط أو القطاع الصناعي الخاص وما وصلت اليه هذه القطاعات الصناعية في العراق وكيفية بناءها بناءً رصينا.

هذه القطاعات التي كانت تقدم خدمة جليلة للعراق من خلال إيجاد فرص عمل ومن خلال التدريب والتعليم والتثقيف ونقلت المجتمع العراقي من مجتمع متخلف الى مجتمع صناعي تقني حيث كان يعمل به حوالي 600 الف موظف يخدم حوالي 3 مليون فرد عراقي من خلال فرص العمل، ويساهم في دعم الأقتصاد العراقي من خلال مصانع القطاع العام حيث يملك حوالي 400 مصنع منتج والذي يشكل 96% من إجمالي الأنتاج الصناعي العراقي وكذلك القطاع المختلط والقطاع الخاص على الرغم من مساهمتها البسيطة يقدم إنتاجه الى المواطنين بأسعار مناسبة ونوعية جيدة ترتقي الى أعلى المواصفات العالمية ولغاية 2003 حيث أهملت الصناعة من خلال محاولات التحول الى القطاع الخاص بدون أي مقدمات أو إيجاد بيئة ملائمة والذي بدوره لم يقم بأي عمل صناعي لأن هذا التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص يحتاج الى مجموعه من الأجراءات والقوانين تساعد على إنشاءه إضافة الى أن نمو القطاع الخاص يحتاج الى وقت بظل ظروف ملائمة.

تخلفت الصناعة في العراق بسبب إهمالها وما أصابها من تدمير أثر العدوان لأعتمادها على القطاع العام بشكل رئيسي الذي توقف عن العمل أضافة الى باقي القطاعات المختلط والخاص.

ومن خلال دراسة الواقع وتحليله تتوصل الدراسة الى السبل التي من الممكن أن تكون الأسس للأنطلاق بالصناعة العراقية نحو المستقبل ونحو العالمية لتوفر مقومات النهوض والأسس المطلوبة من المواد الأولية والمواد المساعدة والملاكات البشري والتي تساعد على النهوض ولكنها تحتاج الى خطة دقيقة وهمة وشعور بالمسؤولية التاريخية للبناء والتطوير والأسناد لبناء صناعة متطورة ورصينة مبنية على أسس واضحة ومحمية بقوانين وإجراءات تؤمن حمايتها.

ستقدم الدراسة كيف أن القطاع الصناعي العراقي هو قطاع صناعي حكومي تم بناءه بناءً صحيحاً من نواحي عديدة حيث التوزيع المنتظم على مساحة قطر العراق في كافة المحافظات للمساعدة على تطوير المجتمع علميا وأجتماعيا وثقافياً وإقتصادياً لتنمية المحافظات جميعها وكان ذلك سببا لنهوض العراق في جميع محافظاته بنفس المستوى حيث تم التوزيع بموجب المعلومات الدقيقة المتوفرة من نواحي توفر المواد الأولية والأيدي العاملة ومستلزمات الصناعة حيث قامت الصناعة بأجراء نقلة نوعية للمجتمع.

ستقدم الدراسة أيضاً كيفية الأستفادة من هذا الكم الجيد من الشركات والمصانع الأنتاجية وطرق تأهيلها وتطويرها والسير بها للتقدم وتحمل المسؤلية وصولا الى الأنتاج المتطور الذي يواكب وينافس المنتوجات العالمية.

الدراسة شملت أيضاً أسلوب التحول التدريجي من القطاع الصناعي الحكومي (العام) الى القطاع المختلط ثم القطاع الخاص.

هذه الدراسة ممكن البدأ بها في أي وقت (ممكن البدأ بتنفيذها على الفور) ويستكمل تنفيذها في مدة لا تتجاوز الأربعة سنوات إذا ما توفرت الأدارة وأمنت المستلزماتها وتعتبر الطريق الصحيح لأنقاذ الصناعة في العراق وبالأستفادة من تجارب عالمية سابقة.

تمهيـــد

لقد من الله على العراق والعراقيين بكثير من النعم فهو البلد الذي تجري فيه عدد من الأنهار منهما نهران عظيمان دجلة والفرات ويتمتع بارض خصبة، وكذلك تتوفر المواد الأولية الداخلة في مختلف أنواع الصناعات والمواد ألأنشائية أضف الى ذلك وجود الملاكات البشري البناء الذي بامكانه الأستفادة من هذه المواد لبناء صناعة إقتصادية بتقنيات متقدمة خدمة للبلد والانسان. إن جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق منذ تأسيس المملكة في عشرينات القرن الماضي عملت على إدخال بعض الصناعات المتطورة ونقل بعض الخبرات الصناعية والصناعات من الغرب (أوروبا وبريطانيا بشكل خاص) ومن الأتحاد السوفياتي فيما بعد الى العراق والبدأ بإنتاجها بدءا من شركات النسيج القطني والصوفي وشركات إنتاج الزيوت النباتية وصولا الى أعقد التقنيات التكنولوجية في صناعة البتروكيماوات والمصافي والمنتوجات العسكرية من عتاد وأسلحة معقدة، ولغاية عام 2003 حيث توقف العمل في بناء أي مشروع صناعي، لا بل تم التأثير على عمل وزارة الصناعة والمعادن وتحجيم دورها في الأقتصاد العراقي وتم تحويلها من وزارة منتجة داعمة للأقتصاد في تسعينات القرن الماضي الى وزارة مستهلكة للأقتصاد وأصبحت وزارة المالية هي التي تمول وزارة الصناعة وذلك بفتح السوق للمنتوجات الأجنبية ذات المواصفات الرديئة والتي من غير الممكن أن تقوم شركات وزارة الصناعة والمعادن المنتجة بمنافستها لآن انتاج شركات الوزارة بموجب المواصفات القياسية العالمية كما تم إضافة جميع شركات هيئة التصنيع العسكري الى وزارة الصناعة والمعادن بعد أن قام العدوان بتدمير مصانع هيئة التصنيع العسكري وحلها والتي هي أصلا أسست لدعم المجهود العسكري والتي معظمها بالأساس هي صناعة إستراتيجية.

وعلى الرغم مما تقدم وبالرغم من كل الظروف غير الطبيعية لا تزال بعض شركات وزارة الصناعة والمعادن تعمل بأقتصادية وتحصل على أرباح، على الرغم من هذه الظروف القاهرة التي أدخلت بها بشكل مفاجئ ولم يؤخذ بعين الأعتبار أهميتها وإمكانياتها في دعم الأقتصاد العراقي وإمكانياتها في تشغيل الأيدي العاملة والأمكانات الفنية والتقنية والتدريبة التي ممكن أن تخدم كل الوزارات الأخرى، إضافة الى الفساد الأداري والمالي الذي طال الوزارة وشركاتها أسوة بباقي الوزارات ومجلس الوزراء، هذه العوامل جميعها أدت الى ما وصلت اليه وزارة الصناعة والمعادن وباقي الوزارات الأنتاجية الأخرى مثل وزارة النفط، لا بد هنا من توضيح القاعدة الصناعية في العراق كيف بنيت؟ والى أين وصلت؟ وما هي الحلول الناجحة لأنقاذ ما يمكن إنقاذه وتعديل ما يمكن تعديله ووضعه على المسار الصحيح، وكيف نبني استراتيجية عملية لأنقاذ ما موجود وتطويره والأنطلاق به الى الأمام.

تطورت الصناعة في العالم من الصناعة البدائية واليدوية والتي تعتمد على جهد الأنسان الى صناعة المركبات الفضائية ومما نشاهده الأن من إنتاج تقني عالي النوعية عبر عقود طويلة من الزمن بذل الأنسان الجهد الكبير من أجل الفائدة المادية والمعنوية، وهي في تطور مستمر بإستخدام تقنيات مطورة من أجل الحصول على منتوجات جيدة بطرق مختلفة، بسيطة، وسهلة.

وبصورة عامة فأن الصناعة في تقدم مستمر بفضل روادها والعاملين العلميين لتطويرها للحصول على المنتج الذي يخدم البشرية جمعاء ويلبي طلبها وخصوصياتها وحاجاتها.

وقد أدى هذا التقدم العلمي والتقني والآنتاجي الى تنافس الدول على إمتلاك نواحي العلم والتكنولوجيا الصناعية الى أن وصلوا الى النانوتكنولوجي والتي يجري أعتمادها في الوقت الحاضر في كثير من الصناعات المتطورة.

إن أي بلد من بلدان العالم الثالث والعراق من ضمنه يريد أن ينهض بمجتمعه بشكل سريع ويحاول أن يلتحق بالعالم الصناعي المتحضر سوف لا يحتاج الى إعادة الدرس والبحث من أجل الوصول الى الصناعات المطلوبة ولكنه يحتاج الى الأموال لنقل التكنولوجيا وإعتمادها والعمل بها وتطويرها، بل انه يبدأ من حيث وصل الآخرين، حتى يتم بناء قاعدة صناعية ملائمة تصل الى مستوى تصنيع وسائل الأنتاج.

إن بناء هذه القاعدة الصناعية ولكونها تحتاج الى رؤوس أموال عالية فإنها ستسلك أحد خطين.

أما تدخل الدولة بثقلها المادي والبشري وكما فعل الأتحاد السوفياتي السابق حيث أنه إستطاع أن يلتحق بالركب العالمي الصناعي خلال فترة قصيرة تقدر بحوالي ثلاثون عاما، في حين التطور الصناعي الأوروبي أخذ أكثر من ثلاثة قرون لحين وصوله الى التقدم الصناعي الحديث من القرن السابع عشر الى القرن العشرين. إن الأسلوب الأول وهو تدخل الدولة بثقلها المادي والبشري هو الملائم لدول العالم الثالث التي تريد أن تنهض وتتطور بشكل سريع.

أو إستخدام رؤوس الأموال الأجنبية مثل ما حدث في المانيا واليابان من بعد الحرب العالمية الثانية حيث أنها وصلت الى نواحي العلوم الصناعية في مطلع الستينات من القرن المنصرم، وكذلك التقدم الصناعي الماليزي وهكذا تبعتها النمور الأسيوية الخمسة والصين وتركيا في أسيا.

إن جميع الحكومات العراقية حاولت نقل العراق من بلد زراعي متخلف يعتمد على الحرف اليدوية الى بلد صناعي متقدم، حيث بدأ بإنشاء مجلس الأعمار في خمسينات القرن الماضي وقام العراق بعقد إتفاقية تعاون مع الأتحاد السوفياتي في مطلع الستينات من القرن الماضي على إنشاء بعض المصانع الأساسية وفتح

باب الدراسات في الأتحاد السوفياتي لتطوير الصناعة ولذلك أرسل العراق المئات من العراقيين للدراسة في الأتحاد السوفياتي وفي مختلف المجالات والأختصاصات في المجال العلمي والهندسي والصناعي وبذلك قام العراق بإدخال عقول إضافية الى ما يمتلك من دارسين وباحثين وصناعيين درسوا وتعلموا وتدربوا في أوروبا وأمريكا، عززها فيما بعد بتأميم بعض الشركات الآهلية في العراق عام 1964 إنظمت اليها المجموعة من المنشآت الصناعية مثل:-

- صناعة الزجاج.
- صناعة الأدوية.
- الصناعات الهندسية.

وجرى تطويرها وتوسيعها لأهميتها في خدمة البلد وخدمة بناء قاعدة صناعية.

ولكن البناء الكبير وتطوير للقاعدة الصناعية حصل بعد تأميم النفط الخالد عام 1972 ورضوخ الشركات الأجنبية لمطالب العراق عام 1973 وتوفر الموارد المالية، قامت وزارة الصناعة بالأستفادة من الموارد المالية بإدخال صناعات جديدة وتطوير وتوسيع ما كان موجود من صناعات قائمة فتم إنشاء مصانع أسمنت جديدة وتوسيع إنتاج الزيوت النباتية والمنظفات والصابون وصناعة النسيج والصناعات المعدنية وإنشاء منشأة نصر وتوسيع مصانع سكر ميسان وتوسيع صناعة الورق، وهذا كله خلال الأعوام 1974 ولغاية 1980 وسميت هذه الخطة في الصناعة والمجالات الأخرى بالخطة الأنفجارية.

يملك القطاع الصناعي العام الآن حوالي 400 مصنع إنتاجي من مجموع المشاريع الصناعية في العراق، أن أنتاج القطاع الصناعي العام يشكل 96% من إجمالي الأنتاج الصناعي في العراق أما القطاع الخاص الذي يملك عدد من

المشاريع الصناعية حوالي 182 الف معمل ينتج حوالي 4% فقط من إجمالي الأنتاج الصناعي العراقي ولغاية (2003)، وكان القطاع الخاص داعماً للقطاع العام في مجالات كثيرة.

إن السياسة الجديدة التي فرضت على القطاع الصناعي العام بعد 2003 هي التحول الى إقتصاد السوق بشكل قسري وبدون تخطيط سبب إرباك كبير في عمل هذا القطاع المهم عمليا وإقتصاديا وإنسانيا، إضافة لفتح أبواب وإستيراد المنتوجات الصناعية المنافسة وقسم منها حتى لا تطابق المواصفات العراقية والعالمية.

إن التحول يجب أن يرافقه صياغة قوانين جديدة ويكون التحول تدريجيا مع دعم وإسناد القطاع لأهميتة ولكون هذا القطاع يعمل به حوالي 600 الف منتسب أي أنهم مع عوائلهم فإنه يهم (3) مليون إنسان يعتاش عليه (أذا فرضنا أن العائلة الواحدة كمعدل 5 أشخاص).

لذلك وجدنا من المهم وضع إستراتيجية جديدة للعمل بموجبها لدرء التداعيات التي أصبحت كبيرة بعد مرور أربعة عشر عاما على الأحتلال بدون إتخاذ أي إجراء مناسب وعلمي ودقيق لأيقاف هذا التدهور الكبير في الأقتصاد العراقي ومن ضمنه وزارة الصناعة والمعادن ووزارة النفط.

الصناعة هي مجال العمل الأنتاجي الذي تخفض العبئ على الأقتصاد من ناحية ويساعد على أستتباب الأمن من الناحية الثانية حيث أن فتح مشارع صناعية جديدة سيستوعب أعداد كبيرة من الملاكات.

أن إستراتيجية إنقاذ الصناعة في العراق تأخذ بعين الأعتبار، واقع الصناعة في العراق الآن، واقع العمل في المنشآت الصناعية، الأمكانيات المتوفرة للأستفادة من الصناعات الموجودة والملاكات المتوفر وإمكانات البلد من توفر المواد

الأولية والمواد المساعدة ورأس المال لفتح آفاق جديده للمستقبل محليا، وللدخول في السوق العالمي.

نبذة تاريخيـة

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في مطلع القرن العشرين كانت رغبة كل المسؤولين في العراق إنشاء صناعة وطنية متطورة، ومراجعة منصفة لوثائق مجلس الإعمار العراقي، خاصة دراسات المسح الصناعي الشامل التي أجرتها (آرثر دي لتل) الأمريكية، تعطينا فكرة واضحة عن حجم طموحات الحكومات العراقية لإقامة صناعة وطنية عراقية، رغم قلة موارده المالية، ورغم كل الإهمال والتعتيم الذي فرض على وثائق مجلس الإعمار في مختلف المجالات إلا إن ماجرى يؤكد أن الأنظمة المتعاقبة نفذت الكثير من المشاريع التي اقترحها مجلس الإعمار في خططه المستقبلية وحال دون البدء بتنفيذها محدودية موارد الدولة، فعلى سبيل المثال نفذ (معمل السكر في الموصل) وكان الهدف منه تشجيع زراعة البنجر في منطقة تكثر فيها الأمطار الموسمية وتتوفر فيها مصادر المياه، حيث رافق إنشاء المعمل إقامة مزرعة نموذجية لزراعة البنجر، هناك أيضا معمل الطابوق الحديث في بغداد، وكذلك معمل النسيج في الموصل، وقد رافق إنشاء هذه المشاريع إقامة أحياء سكنية صغيرة للعاملين فيها. في تلك المرحلة كان القطاع الخاص قد بدأ هو الآخر بإقامة صناعاته الاستهلاكية البسيطة حيث كانت العقلية التجارية مسيطرة على أصحاب الأموال وقد تم بذل جهود كبيرة لبناء وتأسيس قاعدة صناعية للقطاع الخاص إيمانا بأهمية هذه القاعدة للمستقبل الصناعي. وكانت أول شركة مساهمة صناعية تم تاسيسها هي شركة (الكوكاكولا)، ثم أعقبها شركة برأسمال بسيط لصناعة السدادات ثم شركة صناعة (البيرة فريدة) وشركة الكارتون الأهلية وشركة الكبريت المتحدة وشركات أخرى. وطبعا كان هناك المبادرات الفردية في قطاعات عديدة منها النسيج (فتاح باشا) و(صالح أفندي) وغيرها، وكان الرائد خدوري وزميله محمد حديد، وهما عضوان بارزان في الحزب الوطني الديمقراطي، قد أسهما مع

آخرين في إنشاء العديد من الشركات التي حفزت رأس المال الوطني على الخوض في ميدان الصناعة، كشركات وليس كأفراد ونشط منهم العشرات في حينه في هذا الميدان وفي مقدمتهم نوري فتاح باشا وصالح أفندي.

لقد باشر القطاع الخاص بإنشاء شركات مساهمة محدودة لصناعات استهلاكية وإنشائية في تلك المرحلة تعد قاعدة للصناعات من بينها (شركة بذور القطن) و(شركة الزيوت النباتية) و(شركة السمنت العراقية) ومعملها في منطقة سعيدة ببغداد و(شركة سمنت الفرات) في السماوة و(شركة سمنت الموصل) في حمام العليل ومعمل آخر لشركة أخرى في بادوش.

وبعد 1958 وخلال الحكم الجمهوري تم توقيع الاتفاقية (العراقية - السوفيتية) في عام 1959 والتي ضمت عددا من المشاريع الصناعية الأساسية من بينها (مصنع المعدات الزراعية في الاسكندرية)، وهو مشروع أريد له أن يكون قاعدة للصناعات الميكانيكية في البلد، وتحوّل في مرحلة السبعينات إلى مجمع متكامل لهذه الصناعات، وتضمنت الخطة أيضا إقامة مصنع للمعدات الكهربائية في الوزيرية ببغداد وآخر لصناعة الزجاج في الرمادي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المحلية ومصنع للأدوية في سامراء وآخر للتعليب في كربلاء ومصنع للألبسة الجاهزة في بغداد ومصنع للنسيج والحياكة في الكوت وللأحذية الشعبية في الكوفة، وقد تم تدريب الملاكات لهذه المصانع في الاتحاد السوفيتي، اضافة الى مراكز في العراق منها مركز التدريب الخاص بالصناعات الميكانيكية الذي يعتبر من المراكز المهمة التي خرّجت الملاكات الوسطية، وكانت مناهج هذه المراكز أقرب إلى الصناعة من مناهج (ثانويات الصناعة) التي تتبع وزارة التربية، والتي ظلت حتى أواسط السبعينات أسيرة للتعليم النظري.

في هذه المرحلة انطلقت تجربة القطاع المختلط وكان وراءها حشد من الصناعيين القدامى وقد أطلقت هذه المجموعة (شركة الصناعات الخفيفة) التي أصبحت في الثمانينات واحدة من أنجح شركات إنتاج المعدات المنزلية في المنطقة.

بعد هذه المرحلة تغيرت سياسة الدولة لتقليد التجربة المصرية، وتأميم المشاريع الصناعية، تلك التأميمات استهدفت إقامة قطاع الدولة أكثر مما استهدفت تنمية تلك الصناعات وتطويرها، وتركت أثرا سلبيا على الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعة، مما جعل روؤس الأموال الوطنية تهرب باتجاه التجارة، وتغير وجه الصناعة الحقيقي، لأن هؤلاء أسسوا شركات صغيرة كمشاريع فردية لم تعطِ جانب التطور أي اهتمام، يقابل ذلك حصول تقلص كبير في الشركات المساهمة في بناء صناعة وطنية حقيقية في هذا القطاع واستمر الحال حتى عام 1968.

في تلك الفترة بدأت معالم الاهتمام بالتنمية الصناعية حيث كان هناك رغبة بالوقوف على واقع التجربة الصناعية في العراق، وتم وضع قانون رقم 90 لسنة 1970 للمؤسسات الصناعية.

اهتمت الحكومة انذاك في إنجاز ما كان متوقفا من مشاريع (الاتفاقية العراقية - السوفيتية) وتركز الاهتمام على مشروع المعدات الزراعية في الإسكندرية، ولابد أن نذكر هنا أن الملاكات العراقية تمكنت من تقديم تصاميم مبتكرة لآلات زراعية أساسية، وكانت أغلب تلك الملاكات من الدارسين في الاتحاد السوفيتي. وانتبهت السلطة الجديدة إلى عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار الصناعي، مما حدا بالدولة الى تشجيع الاستثمار الصناعي وصدر قانون بذلك سنة 1970، في محاولة لتبديد مخاوف المستثمرين وبموجب البيان حددت للقطاع الخاص

مشاريع للاستثمار فيها بحوافز تشجيعية من الدولة، في تلك المرحلة تطور عمل النقابات، ولعبت وزارة الصناعة دورا بارزا في تلك العملية..

لقد عملت الحكومة في تلك المرحلة باتجاهين:

الأول معالجة الأوضاع المتردية للمشاريع القائمة وتوسيعها وتحديثها وإنجاز الدراسات القطاعية المستقبلية، والثاني محاولة تحديد دور جديد للقطاع الصناعي الخاص لجذب الاستثمارات الجديدة لهذا القطاع يمكن اعتبار صدور القانون رقم 90 لسنة 1970 بداية جديدة لعمل القطاع الصناعي العام، فقد تم بموجبه إعادة هيكلة القطاع الصناعي القائم باتجاه تعميق التخصص، فألغيت المؤسسة العامة للصناعة واستحدث بدلا منها مؤسسات نوعية هي:

- المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج.
- المؤسسة العامة للصناعات الكيمياوية والغذائية.
- المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية.
- المؤسسة العامة للصناعات الهندسية.
- المؤسسة العامة لصناعة الألبسة والجلود والسكاير.
- المؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي.
- والأخيرة مؤسسة متخصصة بإعداد الدراسات والتنفيذ، حلت بديلا لمديرية المشاريع الصناعية العامة وبموجب هذا القانون ارتبطت بالوزارة كلا من:
  - مصلحة الكهرباء الوطنية.
  - مديرية التنمية الصناعية العامة.
  - مديرية البحث والرقابة الصناعية العامة.

وفي السنوات اللاحقة تم إخضاع مصلحة الكهرباء إلى قانون المؤسسات أيضا.

وزارة الصناعة والمعادن العراقية

ضمن سياسة التوسع بالاهتمام بالقطاع الخاص تم تحويل مديرية المشاريع الى مؤسسة هي:

المؤسسة العامة للتنمية الصناعية، وضمت إدارات نوعية للاهتمام بالقطاع الخاص، أما المديرية العامة للبحث والرقابة الصناعية فقد تم تحويلها إلى جهاز متخصص للرقابة والنوعية في السنوات اللاحقة، وتم ربطه بوزارة التخطيط ومنح صلاحيات واسعة لضمان استقلالية قراره.

وشهدت هذه المرحلة إعداد العديد من الدراسات لتطوير الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة، وكانت دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية تعد من قبل

كوادر عراقية في المؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي التي ضمت حشدا من خيرة الملاكات الاقتصادية والفنية العراقية.

حصل تأميم النفط في العراق وجاء معها التغيير الكبير حيث شهدت مرحلة ما بعد التأميم نهضة صناعية شاملة باتجاهين:

اولاً: تنفيذ عدد من الدراسات بهدف التوسعات والتحديث التي اقترحتها المؤسسات النوعية وبالتعاون مع المؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي.

ثانياً: إقامة صناعات جديدة مستقبلية في ضوء الدراسات التي أعدتها المؤسسة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي.

بالنسبة للاتجاه الأول شهدت صناعة الغزل والنسيج تحديث وتطوير معامل الغزل والنسيج العراقية في الكاظمية، ومعامل النسيج الصوفي (فتاح باشا) ومعامل النسيج في الموصل، معامل النسيج والحياكة في الكوت، معامل الخياطة في الوزيرية.

وفي الاتجاه الثاني تم إنشاء مصنع للنسيج الصوفي في الناصرية وآخر للنسيج القطني في الديوانية وثالث للنسيج الصوفي في أربيل ومعملا للأقمشة في دهوك تم تحويره لاحقا لفشله في إنتاج الأقمشة التي تنتج يدويا في تلك المناطق.

تم أيضا إنشاء معمل للسجاد الميكانيكي في بغداد ومعمل للأكياس البلاستيكية المستخدمة في تعبئة الحبوب بدلا من معمل الجوت القديم (والذي يعتمد على أدوات إنتاج قديمة).

أما الصناعات الغذائية فقد شهدت توسيع وتحديث معامل الألبان في أبو غريب والناصرية والعمارة والبصرة وأربيل، ولاحقا تم إنشاء مصانع حديثة لإنتاج الألبان في المقدادية بمحافظة ديالى والديوانية وتكريت، وقدمت الدولة دعما لمربي الأبقار وشجعت على إقامة مزارع متخصصة للثروة الحيوانية لخدمة صناعات الالبان.

تم تحديث وتطوير معمل التعليب في كربلاء وإقامة معامل للتعليب في بعقوبة وبلد وحرير ودهوك.

وشهدت الصناعات الغذائية أيضا تحديث وتطوير معمل سكر الموصل وإضافة خط لإنتاج الخميرة وتحديث معمل السكر في ميسان وإقامة معمل لإنتاج خميرة التوريلا من البكاز (المنتج العرضي في صناعة السكر) ومصنع آخر للسكر في السليمانية، وشهد قطاع الصناعات الهندسية تطوير وتوسيع معامل الإسكندرية وإقامة خط لتجميع سيارات الحمل (اللوريات)، وتطوير معامل البطاريات السائلة والجافة وإضافة خطوط انتاجية جديدة لها وإقامة معمل للمصابيح في التاجي وتطوير معامل الصناعات الكهربائية في الوزيرية وإقامة مجمع للصناعات الهندسية الخفيفة في ديالى، ولاحقا توسعت هذه الصناعة بشكل كبير حيث تم إنشاء مجمع نصر الذي يعد قاعدة أساسية للصناعات الثقيلة، وتمت إقامة مصنع الحديد والصلب في خور الزبير ومعمل القابلوات في الناصرية ومعمل رقائق الالمنيوم في الناصرية، وتوج هذا القطاع بإنشاء مجمع نصر العملاق في التاجي والذي خطط له ليكون القاعدة الأساسية التي تستند اليها الصناعات الثقيلة ومنها صناعة السيارات التي تم تشكيل هيئة مستقلة لها تضم نخبة من خيرة الكفاءات الهندسية والفنية، قامت بمفاوضة الشركات العالمية على أسس علمية تضمن تكامل صناعات السيارت مع الصناعات

المغذية في القطاع الخاص، علما بأن العراق كان يقوم بتجميع سيارت النقل (سكانيا) في الاسكندرية.

وشهد قطاع صناعة الألبسة والجلود والسكاير هو الآخر تطورا كبيرا حيث تم إنشاء وحدات جديدة للدباغة في معمل جلود بغداد لتقليص العمل اليدوي في بعض مراحل الانتاج، وتحسين أجواء العمل بالنسبة للعمال، وتم تطوير معامل (باتا) القديمة، وأدخلت لها خطوط إنتاجية جديدة، وفي مراحل لاحقة عقدت اتفاقات مع شركات عالمية للاستفادة من خبراتها في تصنيع الجلود، تم إنشاء مصنعين للسكاير في بغداد وأربيل، كما تم تطوير وتحديث معمل سكاير السليمانية، أما الصناعات الأساسية التي دخلت العراق للمرة الأولى فكانت:

صناعة الأسمدة، حيث تم إقامة مصنعين في البصرة وتمكنت الملاكات العراقية من أن ترقى بنوعية الإنتاج، بحيث فتحت أسواقا تصديرية يدخلها العراق بمنتجاته الصناعية للمرة الأولى.

صناعة الإطارات المطاطية للسيارات، حيث تم إنشاء مصنع في الديوانية.

صناعة الورق حيث تم إنشاء مصنع الهارثة قرب البصرة ولاحقا مصنع العمارة.

مصنع للأنابيب البلاستيكية في ميسان لإحلال البلاستيك بدلا من الاسبست الذي ثبتت مضاراستخدامه الصحية والبيئية عالميا.

ويمكن القول إن الصناعات الإنشائية شهدت هي الأخرى تطويرا جذريا، فقد تم تحديث معامل السمنت في السماوة محافظة المثنى وبادوش وحمام العليل في الموصل، كما شهدت السنوات اللاحقة إقامة مصانع جديدة في بادوش وحمام العليل والسماوة وكربلاء وطاسلوجة (السليمانية)، كما تم تطوير معمل السمنت

في الكوفة وإنشاء معمل سمنت كربلاء، ولاحقا معامل السمنت في سنجار والقائم وكبيسة، وتم أيضا إنشاء ثلاثة مشاريع لإنتاج الكونكريت الخفيف (الثرمستون) والعديد من مشاريع الطابوق الطيني الحديثة، ومشاريع للطابوق الجيري في البصرة والموصل، كما تم إنشاء عدد من مشاريع الجبس (الجص) الحديثة.

في 1980 جرت مناقشة ورقة (واقع القطاع الصناعي) التي أعدت من قبل ملاكات الوزارة المتخصص، وعلى أثرها تم فصل القطاع إلى وزارتين، هما (الصناعات الثقيلة) و(الصناعات الخفيفة).

ثم جاءت الحرب العراقية الايرانية لثمان سنوات، هذه الحرب التي أثرت على مختلف مناحي الحياة، وانعكس ذلك على الصناعة بشكل مباشر، فقد سحبت العديد من المواليد من مواقع الإنتاج إلى الجيش، مما أدى إلى إحلال العمالة المصرية وأغلبها غير مدرب ولايمتلك الخبرة (باستثناء عمال النسيج)، وكانت العمالة المصرية عمالة غير مستقرة، وغالبا ما كانت تترك مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص الذي كان يعاني هو الآخر من نفس المشكلات، فتحولت مشاريع الدولة الى مراكز للتدريب وتهالكت معداتها، وبعد دخول الكويت ليزيد الامر صعوبة ثم فرض على العراق حصار استهدف تدمير الصناعة ومنعها من تحديث معداتها، ووصل الأمر إلى حد منع المجلات المتخصصة في تكنولوجيات الصناعة من الوصول للعراق، مما حول بعض الصناعات إلى عبء على الاقتصاد الوطني فعلا، أضافة الى ان الدولة كانت بالاساس قد ركزت خلال الحرب ثم الحصار على قطاع التصنيع العسكري رغم أن هذا القطاع ليس (سلبياً) كما يحاول البعض تصويره، فقد أسهم هذا القطاع في توطين تكنولوجيا الصناعات الثقيلة وانتاج وسائل الانتاج في العراق.

أهميـة الصناعة في بنـاء المجتمع

من المعلوم أن الصناعة ترتبط بإرتباطات أمامية وخلفية مع جميع القطاعات الأقتصادية وهي تؤثر وتتأثر بها كما أن لها تأثيرات وأرتباطات أجتماعية أضافة الى ذلك.

تتأثر الصناعة بشكل مباشر بسوق العمل ومخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته لأنها تحتاج الى كوادر متعلمة لأدخالها في ميادين الأنتاج وهي بدورها تؤثر من خلال توفير فرص العمل وهذا الأمر له تأثيرات أقتصادية وأجتماعية، أن علاقات العمل التي تخلقها الصناعة تؤثر بشكل كبير في العلاقات الأجتماعية خصوصا في البلدان النامية التي تحكمها علاقات عشائرية أو مناطقية أو أثنية والصناعة تؤثر في هذه العلاقات وتغير الواقع الى الأفضل ولذلك فان المجتمعات الصناعية غالبا ما تكون بعيدة عن العلاقات الأجتماعية المتخلفة.

وقد قامت الصناعة في العراق بدور ملموس في تطوير هذه العلاقات، أن التطور في المهارات والكفاءات لم يقتصر أثره على المصانع والشركات وأنما

أمتد أثره الى كامل المجتمع حيث رفدت القطاع الخاص من الملاكات التي تدربت داخل القطاع العام وكان لها دورا في تطويره، إن الدورة الأقتصادية التي تخلقها الصناعة تؤثر على مجمل المجتمع والمعروف أن كل عامل يعمل في الصناعة ينعكس ما يستلمه من رواتب على عدد من العاملين الأخرين في القطاعات الخدمية الأخرى.

علاقة الصناعة بالحركة العمرانية

وفرت الصناعة مواد البناء الأساسية كالأسمنت والطابوق وبدائله ومواد البناء الأولية كالحصى والرمل والحجر ومواد البناء المصنعة كالأنابيب والأسبستوس والأسلاك والقابلوات والزجاج والسيراميك وغيرها، وقد وفرت هذه المواد بأسعار رخيصة وبنوعيات جيدة ما كان له الأثر البالغ في الحركة العمرانية وخصوصا خلال السبيعنات وفترة ما سمي خطة التنمية الأنفجارية.

مصنع اسمنت كركوك

علاقة الصناعة بالزراعة:

توفر الزراعة المواد الأولية مثل القطن والصوف والمنتجات الزراعية الصناعية مثل قصب السكر والبنجر السكري والذرة ودوار الشمس والسمسم وقد ادى تعاون الصناعة مع الزراعة بوضع برامج التنمية لهذه المنتجات والألتزام بشرائها من المزارعين وبأسعار مجزية الى تطور الأنتاج الزراعي، كما قامت الصناعة بتوفير الأسمدة الجيدة وبأسعار مناسبة وتجهيز الالات والمكائن الزراعية والأغطية البلاستيكية ووسائل الري بالرش والتنقيط، وكل هذا ادى الى نتائج إيجابية للقطاعين.

علاقة الصناعة بالقطاعات الأخرى:

لم تقتصر علاقة الصناعة على ما ذكرنا وانما أمتدت لتؤثر وتتأثر بجميع قطاعات الحياة الأقتصادية والأجتماعية كالنقل والمواصلات والتعليم والتجارة والخدمات البلدية وغيرها.

العوامل المؤثرة في الصناعة

لقد عانت الصناعة كثيرا من تذبذب الوضع الأقتصادي ومن المشاكل السياسية، وقد كان عامل عدم الأستقرار هو السبب الرئيسي في عرقلة نموها وتطورها في العقود الماضية.

كانت البداية الصحيحة للصناعة قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بأنشاء عدد من المصانع الكبيرة من قبل القطاع الخاص وقد تعززت العوامل الأيجابية لنمو وتطور الصناعة مع أنشاء مجلس الأعمار الذي قام باعداد الدراسات الفنية من قبل خبراء من الدول المتقدمة لأقامة الصناعات المختلفة وحدد مواقع إنشائها ضمن خطة تنمية شاملة للقطر، ثم تلا ذلك توقيع الأتفاقية العراقية السوفيتية بعد قيام النظام الجمهوري سنة 1958 والتي تضمنت أقامة عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة مثل معامل الالات والمكائن الزراعية في الأسكندرية ومعامل الأدوية في سامراء ومعامل الزجاج في الرمادي ومعامل الغزل والنسيج والحياكة ومعامل المكائن والالات الزراعية في الأسكندرية ومفاعل نووي صغيرة في بغداد ومعامل الصناعات الكهربائية في الوزيرية.

لم تكن هذه المعامل بمستوى تطور عالي ولكنها كانت تمثل خطوات هامة في بناء قاعدة صناعية وتدريبية.

لكن أنجاز هذه المصانع قد تأخر وقد أنجز معظمها في السبيعنات من القرن الماضي وذلك بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة للتنفيذ، فقد قامت الشركات النفطية بتخفيض الأنتاج بشكل أضر بالأقتصاد وذلك رداً على أصدار قانون رقم 80، كما أن الوضع السياسي غير المستقر قد أثر في سرعة أنجازها، أن توفر الموارد المالية في بداية السبيعنات إثر تأميم النفط وزيادة أسعاره بعد

تشرين 1973 بشكل كبير وما صاحب ذلك من إستقرار سياسي كون أنطلاقة جديدة للأقتصاد العراقي ولخطط التنمية بشكل عام ومنها قطاع الصناعة حيث أنجزت المشاريع المتعثرة وتم إقامة مشاريع جديدة هي كل أو معظم ما نراه اليوم قائما في العراق، ولكن نشوب الحرب العراقية الأيرانية كان سببا لتقليص هذه الموارد وانخراط معظم الأيدي العاملة والملاكات الفنية في الجيش ثم تلا ذلك قيام حرب 1991 وفرض حصار أقتصادي خانق على العراق ما أدى الى تراجع الصناعة وتخلفها.

ومنذ عام 2003 ولغاية الآن لم تشهد الصناعة أية أجراءات فعالة لحل مشاكلها والنهوض بها بل أن هذه المشاكل قد تفاقمت وذلك بسبب أن التوجهات للنظام الجديد تعارض سيطرة القطاع العام ولكنها لم تطرح أية بدائل بل أن القطاع الخاص نفسه قد أغلق معامله وتوقف عن الأنتاج بسبب الظروف السائدة وأصبح العراق سوقا مفتوحة لجميع أنواع البضائع ومن جميع البلدان وأصبحت الحياة تعتمد في مجملها على الأستيراد.

ولحين توفر الظروف الملائمة وخلق مناخ أستثماري مستقر ومناسب فانه من المهم دراسة العوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة في الصناعة وأن يتم تناول الموضوع حسب العوامل المتعارف عليها أنها تؤثر في الصناعة وهو ما يعرف بنظرية (5M) وكما يأتي:-

- المكائن Machines.
- المواد Materials.
- المـال Money.
- الانسان Man.
- الإدارة Management.

1- المكائن Machine

أن العراق من البلدان النامية ويعتمد في أنشاء صناعته على أستيراد الخطوط الأنتاجية من الدول الصناعية، ويرتبط ذلك بشكل أساسي بتوفر الموارد المالية أضافة الى العوامل السياسية التي تعرقل أحيانا أنتقال التكنولوجيا من البلدان الصناعية الى البلدان النامية.

لقد تم شرح المراحل التي تم خلالها أنشاء المصانع حسب توفر الموارد والخطط وقد شهدت فترة السبيعنات نموا كبيرا في أنشاء المصانع ولكن الأمر تعثر بعد نشوب الحرب العراقية الأيرانية وتوقف تماما بعد فرض الحصار الأقتصادي على العراق ولم يتم أقامة مصانع جديدة ولم يتم تجديد وتطوير المصانع القائمة وخلقت صعوبات كبيرة في توفير الأدوات الأحتياطية وقطع الغيار وأدى ذلك الى أن تكون جميع المصانع في العراق قديمة ولا تساير التطورات الجارية في العالم وزاد في تفاقم الأزمة عدم التحرك لمعالجة هذه المشاكل عندما توفرت السيولة النقدية الكبيرة في سنوات ما بعد سنة 2003 وكذلك توقفت المصانع التابعة للقطاعين المختلط والخاص ووصل الأنتاج الصناعي مستويات متدنية.

أن مشاركة الشركات الأجنبية والأنفتاح على الأستثمار الأجنبي سوف يسهل الحصول على التكنولوجيا المتطورة كما أن أستغلال العلاقات الدولية الأقتصادية والسياسية سوف يساهم في الحصول عليها.

2- المواد Materials

تقسم المواد الأولية الداخلة في الأنتاج الى مستوردة ومحلية وقد لاقت المصانع التي تستخدم المواد المستوردة مشاكل في توفيرها أدت الى توقفها كليا أو جزئيا بسبب الظروف المذكورة وأستمرت الخطوط الأنتاجية التي تستخدم المواد الأولية المحلية وهي الصناعات الأستخراجية والنسيجية والأنشائية وبعض الصناعات الغذائية بالأنتاج ولكنها ظلت تتأثر بالعوامل الأخرى وكذلك كان حال الصناعات التي تعتمد على البترول والغاز.

ولتوفير مواد أولية للصناعة ينبغي الأهتمانم بزراعة المحاصيل الصناعية كالقطن والذرة وعباد الشمس والبنجر والقصب السكري، وتطوير صناعة الدباغة لتوفير الجلود للصناعة الجلدية والأهتمام بالصوف العراقي وأجراء البحوث لتحسين وأستخدامه في صناعة النسيج الصوفية.

3- المال Money

أن تأثير هذا العامل كان كبيرا وقد رأينا تأثيره فيما سبق من الشرح.
ألا انه يجدر أن تذكر أن فسح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه سوف يساعد في توفير الأموال لهذا الطرف وكذلك أفساح المجال وتوفير المناخ الأستثماري لرؤوس الأموال الأجنبية.

4- الانسان Man

لقد تم أعداد أيدي عاملة ماهرة لجميع الصناعات من خلال المعاهد والكليات والمدارس الصناعية في داخل العراق ومن خلال البعثات الى مختلف بلدان العالم المتقدم كما أن عقود توريد المصانع والمعدات قد تضمنت جميعها بنودا تلزم الموردين بتدريب الملاكات العراقية في بلد المنشأ أو كذلك في المصانع نفسها قبل وأثناء تشغيلها، وذلك فأن الصناعة كانت تسير بأيدى عاملة عراقية الا في حالات نادرة يتم فيها الأستعانة بخبراء متخصصين ولفترات زمنية قصيرة.

ومن المعروف أن العراق يعد من أكبر البلدان التي أستثمرت في التنمية البشرية.

ولتوفير الأيدى العاملة المدربة للصناعات ينبغي:-

1. التوسع في التعليم المهني وتطوير مؤسساته.
2. التنسيق بين القطاع الصناعي والتعليم العالي لتخريج كوادر مؤهلة للعمل في القطاع.
3. أنشاء مراكز تدريب تخصصية لكل صناعة نوعية.
4. أستمرار تدريب الملاكات العراقية لدى الشركات المميزة للمكائن في البلدان المصدرة وفي مواقع الأنتاج.
5. أرسال بعثات تخصصية الى البلدان المتطورة.

أدى التحاق أعداد كبيرة من العاملين الى الخدمة العسكرية خلال الثمانينات الى أحداث نقص كبير تم تعويضه بأستخدام ايدي عاملة مستوردة، وعند توقف الحرب وفرض الحصار أدت قلة الرواتب الى عزوف العاملين عن العودة الى وظائفهم وتسرب العديد منهم، ولكن وضع أنظمة الحوافز بعد

سنة 1996 مبنية على أساس ربط الأجر بالأنتاجية أدى الى رفع الرواتب والأجور وكانت وزارة الصناعة تعطي رواتبا اعلى من جميع الوزارات في العراق ما أوقف نزيف الأيدي العاملة، ولكن طول فترة الحروب من 1980 لغاية 1991 أدى الى فقدان جيل كامل من العاملين ما خلف فجوة كبيرة خلقت مشاكل في أنتقال الخبرة بين الأجيال وعمقها فترة الحصار الخانق.

ولم يتم معالجة هذه المشاكل بعد سنة 2003 بل أن مشكلة جديدة وكبيرة قد أضيفت وهي تعين أعداد كبيرة على أسس سياسية وطائفية وأثنية وحزبية ما جعل القطاع العام يعاني من تضخم كبير في اعداد العاملين.

هذه المشكلة أصبحت من أعقد المشاكل التي تعيق أصلاح وتطوير القطاع العام.

5- الإدارة Management

هذا العامل هو العامل المحرك والمنظم لبقية العوامل وهو يعتمد على العنصر البشري وكفائته لمن يتولون الأدارة وعلى القوانين والأنظمة التي تنظم عمل الصناعة وان ما ينطبق على فقرة الأيدي العاملة السالف بيانها ينطبق على العنصر البشري، وكذلك فان ما تعرضت له العناصر القيادية في الصناعة من أقصاء وتهميش بسبب قوانين الأجتثاث وتعين عناصر جديدة على أسس طائفية وأثنية وحزبية بعيدا عن المهنية في أختيار العناصر القيادية الكفوءة بعد 2003 قد أثر كثيرا على أداء هذا القطاع وكما أن تعطيل القوانين والأنظمة التي كانت تنظم العمل دون أصدار قوانين بديلة قد ضاعفت هذه المشكلة.

ونرى أن البدء بتعيين عناصر كفوءة في المواقع القيادية على أسس فنية ومهنية واصدار قوانين جديدة تنظم العمل هو بداية الحل لمشاكل الصناعة.

التوزيع القطاعي للصناعــة في العراق

تتوزع الصناعة في العراق على القطاعات الثلاث وهي:-

أ. القطاع العام.
ب. القطاع المختلط.
ت. القطاع الخاص.

القطاع العام:

في بداية نشوء الصناعة الحديثة كان القطاع الخاص هو الأكبر ويملك أكبروأكثر عدد من المصانع الكبيرة وبعد سنة 1964 أصبح القطاع العام هو الأكبر حيث تم تأميم بعض مصانع القطاع الخاص وأنشأت المؤسسة العامة للصناعة التي تولت أدارة هذه المصانع المؤممة ثم أصبح يمتلك عدداً كبيرا من الشركات الصناعية بعد أن قامت بإنشاء مصانع جديدة التي أضافتها الى المصانع المؤممة وقامت بتوسيع المصانع الموجودة وتطويرها وأضافت مصانع جديدة ومهمة.

القطاع المختلط:

أما القطاع المختلط فقد كان يضم عددا من الشركات الهامة ويمتلك القطاع العام نسبة لا تقل عن 25% من أسهم هذه الشركات، ويدير هذه الشركات مجالس ادارة منتخبة من المساهمين الا أن السيطرة كانت شبه تامة للقطاع العام الذي يعين ممثليه فيها من قبل وزارة الصناعة، فقد ضم عددا من الشركات الهامة مثل الصناعات الخفيفة التي تولت أنتاج الثلاجات والمبردات والصوبات وغيرها والصناعات الألكترونية التي أنتجت التلفزيونات ووحدات التبريد

والصناعات الكيميائية التي أنتجت الفرش والعديد من السلع الكيميائية والصناعات الأنشائية لأنتاج الكاشي والصناعات الميكانيكية التي انتجت الدراجات الهوائية والصناعات الغذائية التي تتنج الكحول المعدوم لمختلف الأستخدامات والمشروبات الغازية.

القطاع الخاص:

اما القطاع الخاص فقد كان يضم مصانع صغيرة ومتوسطة عديدة ومنتشرة في جميع أنحاء العراق ويساهم مساهمة لا بأس بها في الأقتصاد ويضم معظم الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة والتي تكون التعبئة والتغليف والتجزئه هي الصفة الغالبة على معظمها. ومن الجدير بالذكر أن القطاع الخاص كان قد بدأ بداية جيدة عقب أنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى تأميم مصانعه الكبيرة في سنة 1964 حيث قام بأنشاء مصانع النسيج الصوفي والقطني الرئيسية في بغداد والموصل كما قام بأنشاء مصانع الأسمنت والطابوق ومصانع أنتاج الكتل الكونكريتية ، وكان يضم عدد من المصانع الأنشائية والتي يساهم أنتاجها في الحركة العمرانية بشكل كبير وكذلك مصانع الزيوت النباتية والمنظفات والصناعات الجلدية.

وتتولى المؤسسة العامة للتنمية الصناعية الأشراف على القطاعين العام والمختلط وتقدم المساعدات ثم أنيطت هذه المهمة بالمديرية العامة للتنظيم والمساعدات بعد قرار حل المؤسسات سنة 1987 وترتبط هذه المديرية بوزارة الصناعة والمعادن وبقي المصرف الصناعي مستقلا بإدارته ومرتبطا بوزارة الصناعة مباشرة.

التوزيع النوعي للقطاع الصناعي في العراق

تقسم الصناعة في العراق حسب النوع الى الصناعات التالية.

إرتبطت كل صناعة نوعية بمؤسسة يتولى إدارتها مجلس إدارة ورئيس مؤسسة منذ مطلع السبعينات وحتى سنة 1987 حيث تم حل المؤسسات وإرتبطت الشركات مباشرة بالوزارة وقد كان لهذا القرار آثار سلبية حيث أن المؤسسات النوعية كانت تقوم بدور إيجابي في إدارة هذه الصناعات.

ويذكر أن الوزارة قد قسمت الى صناعات خفيفة وضمت الصناعات الأنشائية والغذائية والنسيجية والمؤسسة العامة للتنمية الصناعية والمصرف الصناعي، وأرتبطت بوزارة الصناعات الخفيفة بينما إرتبطت الصناعات الكيميائية والهندسية والمعادن والكهرباء والتصميم والآنشاء الصناعي بوزارة الصناعة والمعادن، وهذه التجربة لم تنجح.

أعيد دمج الوزارتين عام 1986 بوزارة واحدة وهي وزارة الصناعة والمعادن وضمت المؤسسات التالية والتي تدير كل واحدة منها صناعة نوعية متخصصة وكما يأتي:-

- الصناعات الإنشائية.
- الصناعات الغذائيـة.
- الصناعات النسيجية.
- الصناعات الكيميائية.
- الصناعات الأستخراجية.
- الصناعات الهندسية.
- المؤسسة العامة للكهرباء.

- المؤسسة العامة للتنمية الصناعة (الصناعة بالقطاع المختلط والخاص والمصرف الصناعي).
- المؤسسة العامة للتصميم والأنشاء الصناعي.
- الصناعة العسكرية وقد كانت تدار بشكل منفصل من قبل هيئة التصنيع العسكري وقد الحقت بوزارة الصناعة والمعادن بعد 2003.

لقد كان إرتباط الكهرباء بوزارة الصناعة عاملا إيجابيا حيث وفرت الطاقة الكهربائية للصناعة وهو أمر غاية في الأهمية كما أستفادت الكهرباء من ارتباطها بالصناعة حيث تلقت المساعدات الفنية إضافة الى تجهيزها بمنتجات الصناعة كالمحولات والأسلاك والقابلوات والهياكل والأعمدة وغيرها، وكذلك كان إرتباط المؤسسة العامة للمعادن إيجابيا حيث وفرت المواد الأولية للصناعات الأنشائية ووفرت الكبريت والفوسفات والأملاح للصناعات الكيميائية والبتروكيماوية وتلقت المساعدات الفنية في إدارة المصانع التابعة لها.

أن دور المؤسسة العامة للتنمية الصناعية الذي ضمت المصرف الصناعي والمديرية العامة للتنظيم والمساعدات هو الأشراف على القطاعين الخاص والمختلط وتقديم القروض والمساعادات لهما.

تولت المؤسسة العامة للكهرباء توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وقد وصلت الطاقات التوليدية الى ما يزيد على عشرة الأف ميكا واط ولكنها تعرضت للقصف الجوي أثناء حرب 1991 وقد قدرت نسبة التخريب الذي طال منشأتها المختلفة بنسبة 85% وقد اعيد اعمارها لتصل طاقتها التوليدية الى 4.5 – 5 الاف ميكاواط وقد أثر ذلك على مختلف مجالات الحياة في العراق ومنها الصناعة.

لقد تم فك إرتباط مؤسسة الكهرباء من الصناعة وأصبحت وزارة مستقلة منذ سنة 1998.

كما ضمت هذه الوزارة شركات إنتاجية كبيرة زاد عددها على خمسين شركة كانت تشغل اعداد كبيرة من العاملين وكان توزيعها على محافظات القطر بشكل مدروس ذو أثر إيجابي على تنمية المحافظات.

لقد تولت المؤسسة العامة للتصميم والأنشاء الصناعي مهمة إنشاء المشاريع وتقديم دراسات الجدوى والأشراف على تنفيذ العقود وأصبحت تمثل بيت خبرة كبيرة في هذا المجال.

الصناعات الإنشائية:

إن توفر مواد البناء الجيدة والرخيصة هي من أهم عوامل نجاح خطط التنمية في أي بلد ، وحيث أن العراق هو بلد قد نشأت فيه أقدم الحضارات في التاريخ فإن توفر مواد البناء فيه وفي مقدمتها الطابوق الطيني الفخاري والحصى والقير والنورة كانت عوامل هامة في نشوء هذه الحضارات إضافة لما خباه الله من توفر مواد البناء الأولية في الطبيعة ونوعيات جيدة كالحصى والرمل والحجر الجيري ، كل ذلك جعل النهوض والبناء في العراق ميسورا كلما توفرت العوامل الأخرى له.

مصنع اسمنت كبيسة

وقد ضمت الصناعات الأنشائية مصانع الأسمنت بطاقات وصلت الى 18.5 مليون طن سنويا إضافة الى مصانع الطابوق الطيني المادة الأساسية للبناء في العراق منذ فجر التاريخ والذي كان يصنع بطرق بدائية ملوثة للبيئة فاستبدلت هذه الطريقة بطرق حديثة ومتطورة ، ولتجنب الأضرار بالأراضي الزراعية التي تعتمد عليها صناعة الطابوق الطيني، فقد أنشأ عدد من المصانع بدائل الطابوق الطيني مثل الطابوق الجيري والطابوق الرملي والترمستون والكتل الكونكريتيه ومصانع تقطيع وتهذيب الحجرالجيري ومصانع الأسبستوس والصناعات البلاستيكية لتوفير الأنابيب والمنتجات الأنشائية الأخرى.

وقد تم تحديث صناعة الكاشي الموزائيك التي كانت تستخدم طرقا بدائية في الأنتاج حتى السبيعنات، وأنشأت مصانع حديثة متطورة تابعة للقطاع العام والمختلط في عدد من المحافظات، ويتبع هذا القطاع الشركة العامة للزجاج التي كانت تنتج الالواح الزجاجية لأغراض البناء وقد أنشأت مصانعها ضمن الأتفاقية العراقية السوفيتية وكانت تنتج العبوات الزجاجية للصناعات الغذائية والدوائية وانواع من الأواني المنزلية اضافة للألواح الزجاجية، كما توسعت مؤخرا ودخلت في صناعة معمل آخر السيراميك.

كانت هذه المنتجات التي ينتجها القطاع تسد حاجة القطر وكان لها أبلغ الأثر في تنفيذ خطط البناء والتنمية إضافة الى تصدير قسم منها كالأسمنت الذي عرف بنوعيته الجيدة في الدول المجاورة للعراق.

وقد ضمت الصناعات الأنشائية الشركات والمصانع التالية:

شركة الأسمنت العراقية	شركة الأسمنت الشمالية	شركة الأسمنت الجنوبية	شركة الزجاج والسيراميك الرمادي	شركة الحراريات	الشركة الأنشائية
مصنع كركوك	مصنع بادوش	مصنع الكوفة	مصنع الزجاج	الطابوق الناري	معامل الطابوق الطيني
مصنع القائم	مصنع حمام العليل	مصنع الجنوب	مصنع السيراميك		مصنع الطابوق الجيري
مصنع كبيسة	مصنع سنجار	مصنع المثنى	مصنع الأواني المنزلية		مصنع الأسبيستوس
مصنع الفلوجة		مصنع السدة			مصنع البلاطات
		مصنع كربلاء			مصنع الكتل الكونكريتية
		مصنع السماوه			

الصناعات الغذائية والدوائية:

تشمل هذه الصناعة شركات الزيوت النباتية التي أنشأها القطاع الخاص لأنتاج الزيوت من بذور القطن والتي تم تطويرها وتوسيعها وأضيف اليها مصانع الأنتاج من بذور زهرة الشمس أضافة الى إنتاج الصابون والمنظفات ومعاجين تنظيف الأسنان كما كانت تقوم بتكرير الزيوت النباتية المستوردة لأغراض الأستهلاك المحلي والتصدير.

وشملت هذه الصناعة صناعة الألبان منذ أنشئ مصنع الألبان في أبي غريب وهي من أقدم المصانع في المنطقة أضيفت اليه مصانع أخرى في أربيل ونينوى والسيدة والديوانية وتأسست كذلك مصانع السكر من قصب السكر في محافظة ميسان ومن البنجر السكري في الموصل والسليمانية إضافة الى تكرير السكر الخام المستورد، وتوفر مصانع السكر العلف لتربية المواشي والبكاز لصناعة الورق كمنتج عرضي.

كما أنشأ مصنعا لأنتاج النشا من الذرة الصفراء والذي يغذي العديد من الصناعات الغذائية في القطر.

وقد أنشأت مصانع كبيرة ومتطورة للتعليب في كربلاء وديالى ويمتلك القطاع الخاص العديد من مصانع معجون الطماطم في كربلاء وديالى ومصانع لأنتاج الحلويات ومصانع التعبئة والتغليف الغذائية أضافة الى المطاحن ويرتبط بوزارة التجارة مصانع المطاحن ومصانع التمور وتقوم وزارة التجارة بإستلام الأنتاج الزراعي من الحنطة والشعير والارز والتمور من الفلاحين والمزارعين وبأسعار مجزية.

لم تشهد هذه الصناعة تطورا خلال فترة الحصار وأصبحت خطوطها الأنتاجية ومكانتها متقادمة بإستثناء مصانع الأدوية التي حظيت بإهتمام خاص لتوفر الدواء خلال فترة الحصار.

وتعتبر الصناعة الدوائية في العراق من الصناعات الرائدة والمتميزة وقد أكتسب العراق طيلة السنين الماضية خبرة كبيرة فيها وأصبحت الأدوية العراقية المنتجة تضاهي الأدوية الأجنبية.

في بداية الستينات تم توقيع إتفاقية التعاون بين العراق والأتحاد السوفيتي أنذاك ومن ضمن هذه الأتفاق هو أنشاء مصنع لصناعة الأدوية في سامراء والذي أصبح فيما بعد الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء وكان الأنتاج يقتصر على الحبوب والمراهم.

بعد بدء الأنتاج في نهاية الستينات أكتشف أن معظم خطوط الأنتاج لا تفي الغرض المطلوب صناعيا واعتبر المصنع أفضل مكان لتدريب الملاكات على هذه الصناعة والبحث فيها حيث أن صناعة الأدوية تعتبر جديدة على العراق في ذلك الوقت وتم البدء بتغيير خطوط الأنتاج تدريجيا لمواكبة التطور التكنولوجي في صناعة الأدوية وأستوردت لذلك خطوط إنتاج من المانيا وأسبانيا وكوريا.

وفي تسعينات القرن الماضي أصبحت الشركة تضم المصانع التالية:-

- مصنع أدوية سامراء.
- مصنع المحاليل الوريدية في نينوى.
- مصانع الغازات الطبية في بغداد.
- مصنع المحاقن في بابل.
- مصنع أدوية نينوى.

وضمت خطوط الأنتاج معظم أنواع الأشكال الصيدلانية وهي:-

- الحبـوب والحبوب المغلفة.
- الكبســولات.
- المساحيق.
- الدهـون والمراهـم.
- قطـرات العيـون.
- المحاليل المطهـرة.
- غـاز الأوكسجين.
- القوارير والحقن.
- بخاخ الربو القصبي.
- المحاقن ذات الاستخدام الواحد بمختلف أشكالها.
- أنــواع الشـرابات.

الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في سامراء

وكان التنوع في الأنتاج ومواكبة أنواع الأدوية المصنعة عالميا سبب لأنتاج الأدوية الممتازة في العراق وعزز ذلك في إنشاء مصنع أدوية نينوى بخبرات وجهود عراقية بحته وضمت قائمة الأنتاج فيه معظم الأشكال الصيدلانية المتعارف عليها إضافة لما وصل اليه بداية القرن الحالي لأنتاج نوعين من أدوية علاج مرض السرطان والتي أثبتت فعاليتها أيضـا.

لقد برز دور قطاع الصناعة الدوائية في العراق أهمية بالغة في ظروف الحصار الأقتصادي عليه منذ بداية عام 1990 ولهذا أصبح اندفاع الملاكات العراقية المساهمة والأندفاع لأنتاج أدوية جديدة تتماشى مع أحتياجات السوق المحلية ومواكبة الأنواع الجديدة من الأدوية المصنعة عالميـا.

وضمت قائمة الأدوية الأساسية التي أعتمدت من قبل وزارة الصحة العراقية 640 نوع وشكل صيدلاني لتغطية خارطة الأحتياجات من الأدوية وأتخذت قرارات مهمة لذلك بإضافة 100 نوع من الأدوية سنويا وعن طريق الباحثين والعلماء العراقيين في مجال الصناعة الدوائية وكان من المفروض أن تحقق قائمة الأدوية الأساسية في نهاية العام 2004.

لقد تم تغطية ما يقارب 50% من خارطة الأدوية الأساسية لوزارة الصحة وهذا يعني أن منتجات هذه الشركة قد ساهمت بدرء أخطار الأمراض التي يتعرض لها شعب العراق في فترة الحصار الأقتصادي ووفرت مئات الملايين من الدولارات بسبب إنتاجها أنواع مختلفة وجدية من الأدوية.

على الرغم من أن صناعة الأدوية صناعة مربحة ولكن كانت مساهمة القطاع الخاص مساهمة بسيطة جدا في الصناعة الدوائية في العراق ولم يستطيع مواكبة الأحتياجات الفعلية للأدوية في العراق ولمساعدتهم تم إعطائهم جملة من تصنيع

الأدوية في مصانع القطاع الخاص بالأعتماد على أسرار المعرفة المعطاة لهم من شركة أدوية سـامراء.

وكان إنتاج هذه المصانع من الأدوية بمراقبة شـركة أدوية سـامراء ومتابعتها للتماشي مع المواصفات الفنية المطلوبة من قبل وزارة الصحة العراقيـة.

أعتمدت الصناعة الدوائية في العراق بشكل أساسي على مواد أولية مستوردة وإدخالها في أسرار المعرفة العراقية لأنتاج الأشكال الصيدلانية ومطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة محليا وعالميا.

أن الأعتماد على المواد الأولية المستوردة لا يعني من الناحية الأقتصادية أرتفاع كلف الأنتاج لأن الصناعة الدوائية حتى لو أعتمدت على أستيراد المواد الأولية فأنها تعطي مردودات مالية أضافية تقدر بين 3-4 مرات بالقيمة فيما لو أستوردت من الخارج ،

وبهذا كانت الصناعة الدوائية والتعمق في أسرار المعرفة الصناعية والدوائية قد وفر مبالغ طائلة، كما تم إدخال مواد أولية متوفرة محليا في هذه الصناعة الحيوية وتوفير مواد وفقرات التعبئة والتغليف محليا.

لقد شهدت الساحة العراقية توسعا هائلا في الصناعة الدوائية جعلت من منتجاتها مطلوبة محليا وأقليميا حيث تم تصدير قسم منها الى الأردن ومصر وفلسطين .

قبل عام 2003 وضعت خطط طموحة لأنتاج مختلف أنواع الأدوية لمعالجة جميع الأمراض ومنها الأمراض المستعصية كأدوية معالجة مرض السـرطان.

كما وضعت خطة مشابهة طموحة لأنتاج الفيتامينات والمكملات الغذائية لتكون هذه الشركة وشركة أدوية نينوى وشركة أخرى مزمع أنشاءها في بغداد لتوزيع خارطة الأنتاج على كافة المحافظات العراقية وبدء التفكير جديا بفصل هذا النشاط الحيوي والكبير عن وزارتي الصناعة والمعادن ووزارة الصحة وأنشاء كيان خاص به يتولى الأنتاج والمراقبة والتخزين والتسويق والتجهيز لكافة المستشفيات والعيادات والصيدليات.

وفي عام 2001 تم فصل مصنع أدوية نينوى ومصنع المحاقن النبيذة في الموصل وأنشأت الشركة العامة للصناعات الدوائية في نينوى.

كما لا يخفى هنا دور القطاع الخاص بالصناعة الدوائية وخاصة الحبوب والشرابات ولكن بطاقة محدودة ولم ترقى هذه الصناعة بالقطاع الخاص مستويات متقدمة.

شركات ومصانع الصناعات الغذائية والدوائية

الأدوية	غذائية	الألبان	السكر	الزيوت النباتية	التبوغ والسجاير
مصنع سامراء	معمل تعليب كربلاء	الموصل	الموصل	بيجي	بغداد
مصنع نينوى		بغداد	السليمانية	المعتصم	سومر
		تكريت	ميسان	المأمون	اريدو
		الحلة/ الديوانية		الأمين	

الصناعات النسيجية والجلدية

كانت هذه الصناعة قائمة في العراق منذ القدم وتعتمد الوسائل البدائية واليدوية وتستخدم المواد الأولية المحلية وخصوصا الصوف والقطن العراقي وقد شهدت اولى خطوات تطورها عندما أنشأت مصانع الغزل والنسيج الصوفي (معامل فتاح باشا) ومعامل الغزل والنسيج القطني في الكاظمية، ومعامل الغزل والنسيج القطني في الموصل وهذه المعامل جميعها كانت متطورة وكبيرة قياسا بزمن إنشائها وكان قسم من منتجاتها كالبطانيات تصدر الى البلدان المجاورة.

لقد تم تأميم هذه المصانع في سنة 1964 وإدارتها من قبل المؤسسة العامة للصناعة ومن ثم المؤسسة العامة للغزل والنسيج في السبيعنات من القرن الماضي.

وقد تم توسيع وتطوير هذه المصانع وأضيفت لها مصانع جديدة في الكوت والديوانية والناصرية ومصانع الحرير الصناعي والنسيج الناعم في بابل

ومعامل الحياكة في الكوت ومصانع الألبسة الجاهزة في النجف والموصل وهما من أكبر المصانع في المنطقة كما أرتبطت بهذه المؤسسة مصانع القطن الطبي التي تنتج الشاش والمنتجات القطنية الطبية وأرتبطت بها ايضا محالج القطن وأهمها محلج الأقطان في كركوك الذي يستقبل القطن الزهر من المنطقة المحيطة به ومنها الحويجية أكبر منتج للأقطان في العراق، ويرتبط بها أيضا معامل غسيل الأصواف في الكاظمية والناصرية.

ويرتبط بهذه المؤسسة مصانع السجاد الميكانيكي واليدوي والتي تمتاز بجودة أنتاجها من الصنفين.

وقد ضمت هذه المؤسسة الشركة العامة للصناعات الجلدية وهي من الشركات المؤممة حيث كانت بدايتها أنتاج الأحذية بأمتياز من شركة باتا، وقد أضيفت لها العديد من الخطوط الأنتاجية وهي تقوم بأستلام الجلود من السوق وتقوم بدباغتها وتصنيعها أحذية وملابس جلدية.

أن صناعة الأحذية من الصناعات القديمة وتنتشر في العديد من المحافظات صناعة الأحذية بالوسائل البدائية كما كانت توجد العديد من معامل الدباغة البدائية التي توفر الجلود لهذه الصناعة ولأغراض التصدير.

وقد كان الصوف والجلود من الصادرات المعروفة في العراق وقد تم أنشاء المصانع الكبيرة في المحافظات ذات الثقل السكاني والتي لا يوجد بها صناعات أخرى وكان لها دور الكبير في إمتصاص البطالة وتشغيل أعداد كبيرة من العاملين وكان لها الدور الكبير في تنمية زراعة القطن حيث نمى خلال النصف الأخير من التسعينات، وبلغ الأنتاج حوالي 100 الف طن من القطن الزهر سـنويا.

ولكن هذه الصناعة لم تستطيع مسايرة التطور العالمي وذلك بسبب الحروب، حيث أن الأيدي العاملة في هذا الحقل التحقت بالخدمة العسكرية وتم أحلال العمالة الأجنبية محلها ما خلق فجوة في أنتقال الخبرة وتطورها وأثر عدم توفر المال لمواكبة التطورات الحاصلة وعدم تحديث خطوط الأنتاج جعل هذه الصناعة تتخلف وأصبحت مكائنها وخطوطها الأنتاجية قديمة ومتهالكة.

وتضم صناعة الغزل والنسيج سبعة شركات وتواجه هذه الشركات، تدني في الطلب على منتجاتها، وخاصة الأقمشة وأرتفاع كلف الأنتاج وتحديات المنافسة الكبيرة في الأسواق العراقية والعالمية، مما يتطلب تغيير سياساتها لمعالجة تهديدات بقاءها في ظروف المنافسة الشديدة، ويتطلب الأسراع في تحولها الى القطاع الخاص بعد إتخاذ إجراءات تحويلها الى شركات مربحة وكذلك الى رؤية جديدة حول الأتجاهات العاليمة لغرض صياغة سياساتها والأستفادة من الشركات الأستشارية المتخصصة.

شركات ومصانع الصناعات النسيجية والجلديـة

شركة الألبسة الجاهزة	شركة السجاد اليدوي	شركة الصناعات الجلدية	شركة الصناعات القطنيـة	شركة الصناعات النسيجية	شركة الصناعات الصوفيـة
مصنع النجـف	مصنع بغداد	مصنع بغداد (2)	مصنع الموصل	واسط	مصنع بغداد
مصنع الموصل	جميع المحافظات الشمالية	مصنع الكوفة	مصنع بغـداد	بابل الحريرية	مصنع الناصرية

الصناعات الكيميائية

وتشمل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة وصناعة الأطارات والصناعات المطاطية والورق والمصانع الكيميائية في سدة الهندية قرب الحلة.

لقد تعثرت الصناعة البتروكيماوية بسبب أستهدافها وبشكل مباشر في جميع الحروب بالغارات الجوية والقصف لكون موقعها على الخليج العربي وقرب أيران هي ومصانع الأسمدة سببا سهل لأستهدافها ولم تشهد المصانع المقامة في البصرة أستقرارا وتطورا لهذا السبب.

الشركة العامة لكبريت المشراق

أن الأهتمام يجب أن يتركز على إعتبار صناعة الأسمدة والبتروكيماويات صناعات أساسية واستراتيجية للعراق حيث لا يتوفر لأي بلد في المنطقة بل في العالم مقومات نجاح كما يتوفر في العراق وذلك لأمتلاكه الكبريت والفوسفات والغاز والطاقة الرخيصة والمياه والأيدي العاملة أضافة الى الموقع الجغرافي على الخليج العربي قريبا من الأسوق العالمية الكبيرة المستهلكة للأنتاج في الهند والصين وجنوب وشرق أسيا، وهذه العوامل لا تجتمع كلها لأي بلد كما أجتمعت للعراق ما يجعل التركيز على إنشاء وتطوير هذه الصناعة والتوسع في أقامتها مسألة غاية في الأهمية لتنوع مصادر الدخل، أن صناعة الأسمدة هي من الصناعات الهامة للبشرية لأنها البديل الوحيد الذي يواجه الزيادة السكانية في العالم وتزايد الحاجة للغذاء من خلال زيادة انتاجية الأرض كما أن الصناعة البتروكيماوية التي توفر الحبيبات للعديد من الصناعات ستكون سببا لأنشاء ونمو العديد من الصناعات القائمة على أستخدام هذه الحبيبات لأنتاج العديد من المنتجات والسلع الضرورية.

لقد كان لصناعة الأسمدة الأثر الكبير في توفير الأسمدة بنوعيات جيدة وبأسعار مناسبة للقطاع الزراعي في العراق، وأنشأ أكبر مجمع لأنتاج الفوسفات في القائم وبخطوط أنتاجية عملاقة وهذا تطلب بالتأكيد أنشاء خطوط لأنتاج حامض الكبريتيك وحامض الفوسفوريك وبطاقات عملاقة تقدر بحوالي نصف مليون طن سنويا وساهمت هذه المنتجات بأنتاج الأسمدة الفوسفاتية العالية الجودة والتي رفدت الزراعة العراقية بمنتجاتها المتنوعة مما زاد في أنتاج الغلة الغذائية المطلوبة لأحتياجات السوق المحلية كما وقام العراق بتصدير جزء من أنتاجه الى الخارج.

وأنشأ مجمعين كبيرين لأنتاج أسمدة اليوريا واحد في البصرة والآخر في بيجي وبطاقة كبيرة تقدر بمئات الالاف من الأطنان وأستخدمت بشكل فاعل في

الزراعة في العراق وحققت نجاحات باهرة بزيادة الطاقة الأنتاجية للحقول الزراعية المختلفة.

وقد أنشأ في منتصف سبيعنات القرن الماضي أول مجمع في المنطقة لأنتاج البتروكيماويات ومنها:-

- PVC كمنتج نهائي يستخدم كمادة رئيسية في مختلف الصناعات البلاستيكية لتحقيق الأكتفاء الذاتي منها.

وأنشأ في بداية السبيعنات من القرن الماضي مصنع كبير لأنتاج الورق بمختلف أنواعه في جنوب العراق (البصرة) بالأعتماد على مادة زراعية كبيرة وهي مادة قصب البردي وأعتمدت تكنولوجيا خاصة بهذا الغرض ولكن بسبب ظروف المنطقة وعدم أستقرارها جعلت من الصعب ألأستفادة من البردى في رفد الصناعة المطلوبة داخل العراق مما جعل التوجه بالأنتاج يعتمد على أستيراد العجينة الورقية من الخارج وتم أستخدام البكاز ايضاً (كمنتج عرضي في صناعة السكر) كبديل لقصب البردي، ولكن مع كل هذه المحاولات لم يرقى الأنتاج الى ما هو مطلوب من إحتياجات العراق من الورق وتم إنشاء مصنع الدفاتر المدرسية في بغداد الذي ساهم بشكل كبير في توفير الأحتياجات المدرسية وتوفير الورق الخاص لأكياس الأسمنت.

ومن الصناعات الكيميائية التي يجدر بنا ذكرها هي صناعة النشا بأستخدام الذرة الصفراء وانشاء مصنع في منطقة الهاشمية وبطاقة أنتاجية 6000 طن سنويا والذي يستخدم في الصناعات النسيجية والغذائية والدوائية.

كما أن الصناعة الكيميائية أتجهت في بداية التسعينات لأنتاج البولميرات مثل الـ PVA والكيد رزن بمختلف أنواعه والنوفولاك (فينولك رزن).

كذلك أنشأ مصنع لتصنيع الألياف الزجاجية ولكن لكون هذه الصناعة من الصناعات المعقدة والتي تعتمد على مواد مكملة يجب أن تستورد بشكل دوري (شهريا) من الخارج لسرعة تلفها كما أن عدم توفر كوادر متمكنة وخبيرة في هذه الصناعة جعلت من الصعوبة أنتاج هذه الألياف.

أن صناعة البولميرات تستخدم في صناعة الأصباغ الأعتيادية والصناعية والحرارية وفي القولبة وعمل قوالب للصناعات الحديدية والفولاذية.

وانشأت عدة مصانع لأنتاج مادة الكلور ومشتقاته مثل حامض الهيدروكلوريك والصودا الكاوية وهايبو كلورات الصوديوم واستخدمت هذه المنتجات اولا في صناعات مختلفة مثل الحرير الصناعي والورق والحبيبات البلاستيكية والمبيدات والزيوت النباتية واستخدمت تقنيات مختلفة بالأنتاج منها الخلايا الزئبقية والديفرام وأغشية اللويتايت، ثم أستخدم جزء أخر منها في تعقيم مياه الشرب ومعالجة المياه في محطات الكهرباء.

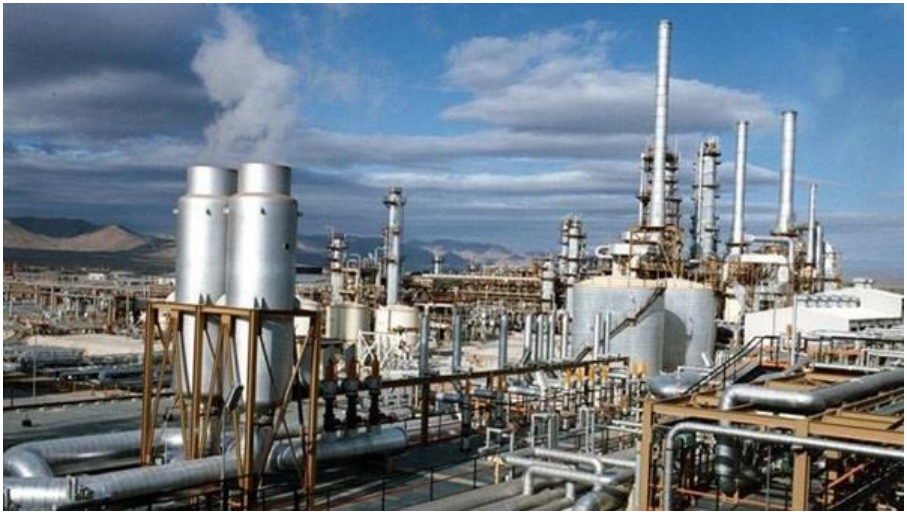

على ضوء هذه الصناعات تم أنشاء مصانع لأنتاج الأطارات بمختلف القياسات والأحجام لتغطية جزء من أحتياجات العراق من هذه المواد وصناعة البطاريات بنوعيات مختلفة منها السائلة والجافة بالأضافة الى ما تقدم فأن هناك صناعات كيماوية أخرى دأب القطاع الخاص والقطاع المختلط على الدخول فيها ومنها الأصباغ بمختلف أنواعها والكحوليات الصناعية والتي غطت معظم أحتياجات العراق من هذه المنتجات وكذلك المنتجات البلاستيكية بمختلف أشكالها وانواعها والأغطية البلاستيكية التي تستخدم في الزراعة المحمية.

شركات الصناعات الكيميائية ومصانعها

1. شركة كبريت المشراق.
2. شركة الفوسفات.
3. شركة الأسمدة الشمالية.
4. شركة الأسمدة الجنوبية.
5. الشركة الصناعات التعدينية.
6. شركة أبن سينا.
7. شركة البتروكيماوية.
8. شركة طارق.
9. شركة الفرات.
10. شركة ذات الصواري.
11. شركة صناعة الأطارات.
12. شركة الرشيد.
13. شركة جابر بن حيان.
14. شركة الصناعات المطاطية.
15. شركة صناعة البطاريات.
16. شركة تبوك.
17. الشركة الصناعات الورقية.

الصناعات الإستخراجيــة

المسح الجيولوجي والصناعات الاستخراجية

لأهمية المسح الجيولوجي في تنمية الصناعات النفطية وتنمية الصناعة الأنشائية والصناعة الأستخراجية سوف نذكر نبذه مختصرة عن نشوء وفعالياته. لقد تم البدء بالمسوحات الجيولوجية خلال الحرب العالمية الأولى وساعد على إكتشاف النفط عام 1920 حيث لعبت الصناعة النفطية دورا رئيسياً بعد الأستقلال عام 1921 في نهوض العمل الجيولوجي وذلك من خلال شركات النفط الأجنبية حيث قامت بإعداد اولى الخرائط الجيولوجيه لشمال العراق ومسوحات تحت السطح في جنوب العراق.

تأسس أول قسم جيولوجي عام 1933 وربط بوزارة الأقتصاد وكان من مهامه التحري عن المعادن والمواد الأنشائية.

وعند تأسيس مجلس الأعمار عام 1954 نقل القسم اليه حيث وضع برنامج طموح للتحري عن المعادن الفلزية والمواد الأنشائية والتحري عن المياه الجوفية التي تمت من قبل شركات أجنبية للتحريات الموقعية أستمر هذا البرنامج لغاية 1958 حيث تم أنتاج خرائط جيولوجيه مقياس 1:100,000 لمنطقة شمال وشمال شرق العراق ووفرت لأول مرة معلومات أساسية للموازنة المائية لكافة محافظات العراق.

وفي نهاية خمسينات القرن العشرين تأسس قسم الجيولوجي في وزارة النفط ضمن مأثرة التعريق للملاكات النفطية (احلال الملاكات العراقية محل الاجنبية).

وفي عام 1961 قام القسم مع الخبراء السوفييت بإجراء مسح منطقة شمال شرق العراق لأغراض ترسبات المعادن الفلزية وغرب العراق لأغراض الفوسفات ورمل الزجاج والكائولين.

تأسست شركة النفط الوطنية عام 1964 ومن ضمنها عدد من الأقسام الجيولوجيه لأغراض الأستكشافات، والمكامن النفطية والحفر وبعد تأميم النفط عام 1972 أنتظم دور الأقسام الجيولوجيه في مجال عمله.

عام 1969 تأسست شركة المعادن الوطنية ضمن وزارة النفط ثم نقلت الى وزارة الصناعة حيث كان ذلك العام مفصليا بالنسبة للأعمال الجيولوجية العراقية وكان أهم تحدي بإتخاذ القرار المهم بإنجاز التحري إنتاج الكبريت في المشـراق.

ومن ضمن شركة المعادن الوطنية أنشأت المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني وكان من أهم واجباتها إجراء المسح الجيولوجي المنتظم وأنتاج الخرائط الجيولوجية بمقياس 1:100,000 لكافة مساحة العراق والتحري عن المعادن لكافة مساحة العراق وانتاج الخرائـط الأقتصادية بمقياس 1:100,000 وتحديد كافة مواقع المواد الأولية الأنشائية والمسح الهيدروجيولوجي وأنتاج خرائط بمقياس 1:100,000 بالأضافة الى إنشاء عدد من المختبرات المتخصصة.

كما وضع برنامج للمسح التفصيلي للمناطق المشجعة معدنيا وكذلك مساحات أرض البحيرات قبل إنشاء السدود الكبرى كسد الموصل وحديثة واجراء التحري عن الكبريت في الجانب الأيسر لدجلة مقابل المشراق ومواقع الفوسفات والأطيان الصناعية والبوكسايد والرمل الزجاجي وحجر الكلس والأملاح.

وقد تم عام 1991 البدء بإنتاج الخرائط الجيولوجية بمقياس 1:250,000 لقد سبق قيام الصناعة الأستخراجية أنشاء المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني والتي نفذت وبالأستعانة بالخبرات الأجنبية في بداية عملها برامج مسح وتحري للمعادن في العراق، وكانت نتائج هذه البرامج أكتشاف وتحديد مواقع ومواصفات العديد من المعادن والتي تم أستثمارها وفتح المناجم والمقالع وقيام الصناعات الأستخراجية.

أن هذه المديرية قد ضمت كوادر كفوءة تم اعدادها من خلال إرسال العديد من البعثات الى مختلف بلدان العالم وعادت هذه البعثات للعمل في المديرية المذكورة وهي تحمل شهادات عليا وشهادات اولية في مختلف الأختصاصات الجيولوجية والجوفيزيائية والكيميائية.

نتجت عن أعمال الفرق الجيولوجية الميدانية والمخبرية تحديد الأحتياطات من مواد البناء الأولية ومواد البناء اللازمة للصناعات الأنشائية وتحديد مواقعها ومواصفاتها وكان هذا العمل ضروريا وأساسياً لأنشاء مصانع الأسمنت والطابوق بانواعه الطيني والرملي والحجر الجيري والرخام اضافة الى مواقع الحصى والرمل المستخدمة في البناء.

وقد حظي أستثمار الكبريت في المشراق في محافظة نينوى أهتماما كبيرا من الدولة في نهاية الستينات وبداية السبيعنات وانشأ لهذا الغرض شركة المعادن الوطنية التي أرتبطت اولا بوزارة النفط ثم تحولت الى وزارة الصناعة باسم المؤسسة العامة للمعادن والتي ضمت شركة الكبريت وشركة الفوسفات وشركة مواد البناء الأولية وشركة الأملاح إضافة الى المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني وقامت بتنفيذ مشروع الفوسفات وأنشأت منجم الفوسفات في عكاشات والمجمع الكيماوي في القائم لأنتاج الأسمدة الفوسفاتية.

ويذكر أن العراق هو احد البلدان القلائل الذي يوجد فيه الكبريت المنجمي وكان الكبريت يمثل أهمية كبرى لكونه مصدرا لحامض الكبريتيك الذي يعتبر العمود الفقري لأغلب الصناعات الكيميائية الا أن الكبريت اصبح متوفراً بوفرة بعد قيام العديد من المشاريع التي تستخلصه من الغاز المصاحب لأستخراج النفط خصوصاً في منطقة الخليج العربي.

كما أنشأت المؤسسة مملحة الفاو لأستخراج الملح من ماء البحر وأنشأت مملحة الساوة والعديد من الممالح التي تستثمر الملح الصخري أو من المصادر الملحية الطبيعية واعدت العديد من الدراسات لتوفير الملح للصناعات المختلفة وفي مقدمتها الصناعات البتروكيماوية كما أنشأت العديد من معامل الحصى والرمل في عشرات المواقع في العراق وانشأت أربعة مواقع لتقطيع الحجر لأغراض البناء وانشأت معملا للرخام في أربيل.

وقد حددت المواقع الرئيسية لمادتي الحصى والرمل الصالحين للبناء وكان اهمها منطقة النباعي كمصدر رئيسي للحصى في المنطقة الوسطى ومحافظة كربلاء كمصدر رئيسي للرمل لنفس المنطقة أضافة الى مناطق متعددة في العديد من المحافظات.

لقد أنشأ معمل الزجاج في الرمادي لأستثمار رمل الزجاج الموجود في منطقة ارضمة في الأنبار وهو من الأحتياطات الجدية جداً يندر وجودها إضافة الى وجود احتياطي كبير من هذه المادة والتي يمكن أستثمارها لأقامة مصانع متطورة لصناعة الزجاج.

كما أقيم معمل لأنتاج الشب في منطقة المشراق من حامض الكبريتيك وهذه المادة ضرورية جداً لتصفية المياه ذات الكدرة العالية خصوصا في موسم الأمطار.

من المواد التي تم اكتشافها وتحديد مواقعها ومواصفاتها مادة الطين الصيني الكاؤوليني وهو مادة هامة للصناعة السيراميكية والعديد من الصناعات مثل الطابوق الحراري كما انها تعتبر كمصدر لأنتاج الألومينا.

وقد تم إكتشاف كميات قليلة من البوكسايت واستخدامه كبديل عن هيدروكسيد الألمنيوم لصناعة الشب عندما منع أستيراده في فترة الحصار وكان لهذا

الأستخدام أهمية بالغة في توفير المياه الصالحة للشرب لجميع سكان العراق واستخدم ايضا لأنتاج الطابوق الالوميني المقاوم للحرارة لسد حاجة القطر من هذه المادة لأغراض السباكة واغراض صناعة الأسمنت.

تم إكتشاف كميات ليست كبيرة من خام الحديد في محافظة الأنبار واستخدمه أثناء فترة الحصار في أنتاج الأسمنات المقاوم للأملاح وهي المادة الهامة المستخدمة في الأسس في وسط وجنوب العراق لكون الأرض ملحية في هاتين المنطقتين.

وتم إستثمار مادة البنتونايت في محافظة الأنبار لأغراض السباكة وحفر الأبار النفطية ودق الركائز خلال فترة الحصـار.

لقد تم تحديد مؤشرات تدل على تواجد العديد من الفلزات مثل الحديد والنحاس والزنك الرصاص في المنطقة الشمالية الا ان الظروف الأمنية لم تسمح بأستكمال التحريات وخصوصا في منطقة المثلث التركي الأيراني العراقي حيث أن الطبيعة الجيولوجيه لهذه المنطقة تؤشر الى وجود مثل هذه المعادن بالأضافة الى المنطقة الشمالية الشرقية.

الصناعات الهندسيــة

إبتدأت هذه الصناعة بشكل متطور وحديث عند توقيع الأتفاقية العراقية السوفيتية حيث تضمنت أنشاء مصنع للمكائن والألات الزراعية في الأسكندرية ومصنع للصناعات الكهربائية في الوزيرية ببغداد ثم أنشأ بعد ذلك مصنع للحديد في البصرة يستخدم الخامات المستوردة ومصنع للألمنيوم في الناصرية ومصنع للأسلاك القابلوات في الناصرية، ثم أنشأت مصانع نصر للصناعات الميكانيكية وهي تضم مصانع هامة للسباكة وهي المرحلة الهامة لتطوير الصناعات الهندسية.

وقد تلا ذلك إقامة الشركة العامة للسيارات في الأسكندرية والتي كان مخططاً لها أن تنهض بهذه الصناعة وأن لا تقتصر على التجميع ولكن الظروف المالية بعد قيام الحرب مع أيران حالت دون ذلك.

وأنشأت الشركة العامة للصناعات الكهربائية في ديالى ومن ضمن أنتاجها تصنيع المحولات الصغيرة والمتوسطة للكهرباء.

وأن هذه الصناعة هي الأساس المهم لتطوير الصناعة في اي بلد وتعتمد على استخدام المعادن الفلزية ولعدم وجود هذه المعادن في العراق فقد ظلت هذه الصناعة متخلفة وأنشأت متأخرة وتعثرت بسبب تعرض مصانعها الأساسية الى الغارات الجوية حيث كانت هذه المصانع الهدف الأول في جميع الحروب التي شنت على العراق، كما أن ادارة هذه الصناعة قد تعرضت الى التذبذب بسبب وجود مساحة مشتركة بينهما وبين هيئة التصنيع العسكري ما أدى الى ربطها مرة بالوزارة ومرة بالهيئة.

ومع ذلك فان هذه الصناعة قد قدمت الكثير للأقتصاد العراقي وخلفت كوادر فنية متطورة إضافة الى مساهمة بعض مصانعها في دعم المجهود الحربي أثناء الحرب العراقية الأيرانية وقد ساهمت في سد بعض إحتياجات قطاع الكهرباء بإنتاجها للمحولات والأسلاك والقابلوات والهياكل والأعمدة ولوحات التوزيع.

كما ساهمت مصانع الحديد والألمنيوم والأسلاك والصناعات الكهربائية في تلبية احتياجات قطاع البناء والأنشاءات.

شركات ومصانع الصناعات الهندسـية

وتضم الشركات التالية:-

اسم الشركة	التفاصيل
شركة الأسناد الهندسي	وتضم ملاكات هندسي متمرس لتقديم الدعم والأسناد للمنشآت الأخرى
شركة الحديد والصلب	وتنتج الحديد والصلب بأنواعه المختلفة
شركة بـدر	وتنتج القوالب
شركة أبن الوليد	شركة ميكانيكية عامـة
شركة عقبة بن نافع	وتنتج العدد اليدوية
شركة النهروان	شركة ميكانيكية عامه
شركة النعمان	لأنتاج المعادن والأنابيب البلاستيكية للأغراض الزراعية
شركة الإخـاء	شركة ميكانيكية عامه
شركة الربيـع	شـركة ميكانيكية عامه
الشركة الصناعات الميكانيكية	مصنع الجرارات، مصنع السيارات (سكانيا وصلاح الدين).
شركة النـداء	شركة ميكانيكية عامة لأنتاج وسائل الأنتاج
شركة الصمـود	شركة ميكانيكية عامه
شركة صلاح الدين	متخصصة في صناعة معدات الأتصالات
شركة المنصور	أنتاج الرقائق الألكترونية والالواح الكهروشمسية ومياه الشرب والغازات
شركة الصناعات الكهربائية	تنتج المستلزمات الكهربائية
شركة الكرامة	شركة ميكانيكية عامه
شركة التحـدي	شركة ميكانيكية عامة
شركة نصـر	تنتج القوالب

شركة العز	شركة ميكانيكية عامة
شركة ديالى	شركة لأنتاج محولات الكهرباء
شركة السيارات	لآنتاج السيارات
شركة الرضوان	شركة ميكانيكية عامة
شركة أور	لأنتاج القابلوات الكهربائية
شركة الفارس	شركة ميكانيكية عامة
شركة الشهيد	لأنتاج النحاس والبراغي
شركة ذات الصواري	لأنتاج الزوارق النهرية والبحرية
شركة الزوراء	شركة ميكانيكية عامة

الخدمات الصناعيـة:

وتضم (6) شـركات.

إن حاجة مشاريع الأعمار وبناء وتحديد البنا التحتية تدفع بأتجاه زيادة الطلب على منتجات هذه الشركات مما يتطلب تطوير أنشطتها وتوسيع أعمالها.

الشركات الساندة للصناعيـة

- شركة الفحص والتأهيل.
- شركـة نظم المعلومات.
- شركة المنظومات الالكترونية.
- شركة التصميم والأستشارات.
- شركة التصميم والأنشاء الصناعي.
- شـركة الكنــدي – الفحص الهندسي والتدقيق.

الصناعة العسكرية في العراق:

هي وليدة التأميم الخالد – تأميم النفط عام 1972 وما جرى بعده من إنطلاقة في بناء القاعدة الصناعية، وعند الحديث عن القاعدة الصناعية في العراق لا بد من توضيح وشرح الصناعة العسكرية حيث بدأت متواضعة وورثت من القوات المسلحة مصانع صغيرة أحدهما لأنتاج العتاد الخفيف وبطاقات متواضعة طورت الى منشأة اليرموك العامة، والأملاء المؤقت الذي طور الى منشأة حطين العامة وورشة لتصليح الأسلحة طورت الى منشأة القادسية العامة.

أن الصناعة العسكرية هي في الأساس عمليات صناعية تخدم القوات المسلحة فهي أيضا تعتمد على خطوط أنتاج مكونة من عدة عمليات صناعية ومعظم العمليات الصناعية مشتركة بين الصناعة المدنية والصناعة العسكرية وأثبتت التجربة العراقية إمكانية الأستفادة من المنشأت الصناعية لكلا الأنتاجين والأمثلة كثيرة وغنية في تجربة العراق الصناعية.

حيث تم الأستفادة من الصناعة المدنية في الصناعة العسكرية بشكل مباشـر.

من منشأت وزارة الصناعة - نصر، الميكانيكية، السيارات، وباقي المنشآت.

كما أن الصناعة العسكرية بدأت بالتحول الى الأنتاج المدني خلال الأعوام 1988، 1989، 1990 وفقط في منشأة القعقاع تم أنتاج 85 مادة كيماوية يستفاد منها السوق أو المنشآت الصناعية المدنيـة.

التشابك في الصناعة حيث لا يمكن فصل الصناعة العسكرية عن الصناعة المدنية ولا المدنية عن العسكرية وفي بلد صغير نوعيا مثل العراق لا بد من الأستفادة الواحدة من الأخـرى.

ولغرض الأنطلاق بهذه الصناعة تم عام 1974 إنشاء المؤسسة العامة للصناعت الفنية التي عهد اليها إنشاء هذه الصناعة، وأسندت إسناداً كاملا من الدولة من الناحية المادية ومن ناحية رفدها بالخبرات العراقية المتوفرة وقامت بالأستعانة بالخبرات العربية والأجنبية وبيوت الخبرة واستطاعت ان تبني العديد من المصانع العملاقة على أحدث التقنيات العالمية وكما سياتي لاحقا ثم حول اسمها الى هيئة التصنيع العسكري التي حلت بعد الأحتلال والحق ما تبقى من مصانعها بوزارة الصناعة والمعادن.

صاروخ الصمود2 – صناعة عراقية 100%

1. منشأة القعقاع العامة

والتي تعتبر أساس الصناعة العسكرية هي منشأة كيماوية متخصصة لأنتاج المتفجرات والبارود والخلائط النارية وتتكون من واحد وخمسون خط إنتاجي متخصص اضافة الى وحدات الخدمات من تصفية مياه ومراجل ووحدات طاقة وتنتج هذه المنشأة البارود بجميع أنواعه البارود أحادي القاعدة والبارود ثنائي القاعدة والبارود المركب والبارود الكروي والحشوات الدافعة لعتاد المدفعية وكذلك تنتج المتفجرات بجميع أنوعها المعروفة عالميا حيث تنتج الـ(تي أن تي) والآردي اكس، والتتريل، والبنتريت اضافة الى انتاج المتفجرات المدنية وتنتج انواع مختلفة من قنابر الطائرات والألغام البحرية هذه إضافة الى المنتوجات الكيمائية المدنية التي تستخدم في الصناعة مثل حامض النتريك وحامض الكبريتيك ونترات الأمونيوم..

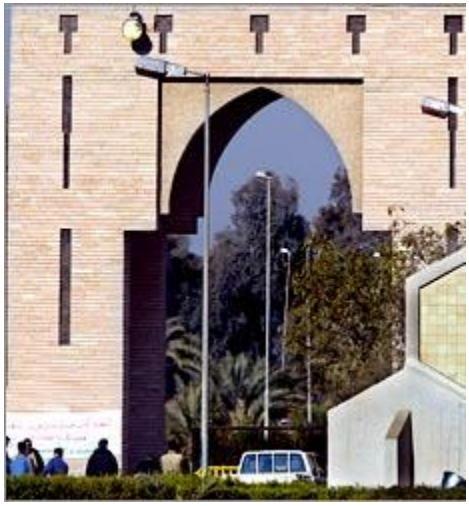

مدخل منشأة القعقاع

2. منشأة حطين العامة

تنتج العتاد الثقيل للمدفعية والهاونات وتنتج كل أنواع العتاد الثقيل المعروفة عالميا وبطاقات عاليــة كما يلي:-

- عتاد المدفع 130 ملم.
- عتاد المدفع 122 ملم.
- عتاد الهاون 120 ملم.
- عتاد الهاون 82 ملم.
- عتاد الهاون 60 ملم.
- القنبرة اليدوية الدفاعية.
- القنبرة اليدوية الهجومية.
- عتاد RBG-7 المقاوم للدبابات.
- الألغام البريــة

ما تبقى من منشأة حطين

3. منشأة اليرموك العامة

تنتج العتاد الخفيف وهي تنتج جميع أنواع العتاد الخفيف المطلوب للقوات المسلحة، مثل عتاد المسدس طارق 9 ملم وعتاد 7.62 ملم الكلاشنكوف (القادسية) وأنتاج الدوشكا 12.7 ملم و 14.5 ملم عتاد مضادات اطائرات (ديميتروف).

4. منشأة القادسيـة العامة

تنتج الأسلحة الخفيفة من المسدسات والبنادق والرشاشات والهاونات ، حيث تنتج البندقية الألية كلاشنكوف والقناصة بغداد والهاون 60 ملم والهاون 82 ملم والهاون 120 ملم، كما طورت هذه الهاونات لزيادة المدى.

كلاشنكوف تبوك

مسدس طارق

5. منشأة عقبة بن نافع

تنتج وتقيس وسائل الأنتاج وتجمع مكائن الخراطة الآلية (CNC).

6. منشأة صلاح الدين

تنتج الرادارات ووسائل الأتصال العسكرية والمدنية والحاسبات.

7. منشأة صدام العامة

تنتج المدافع الثابتة والمتحركة، حيث أنتجت المدافع – مدفع عيار 122 ملم ومدفع عيار 130 ملم، ومدفع عيار 155 ملم.

8. منشـأة الرشيد العامة

تنتج صواريخ بعيدة المـدى بواسطة أنتاج البارود المركب حشوه دافعة.

9. منشأة 7 نيسان العامة

أنتاج عتاد المدفعية مثل عتاد المدفع 122 ملم، عتاد المدفعية عيار 130 ملم، وكذلك تنتج الفيوزات الخاصة بقنابر المدفعية التصادية والراداريـة.

10. منشأة المثنى العامة

متخصصة بأنتاج المواد الكيميائية والمبيدات الزراعية وأنتاج غاز الكلور ومادة الصودا والهايبوكولورايد.

11. منشـأة بـدر العامة

تنتج العدد والقوالب وأبدان وقنابر الطائرات.

12. منشأة أم المعارك

منشأة ميكانيك متخصصة بالصهر وأنتاج قطع الغيـار.

13. منشأة الكرامة العامة

تطوير وتحوير صواريخ بعيدة المدى المعتمدة على الوقود السائل، حيث قامت بأنتاج صاروخ الحسين والعباس.

صاروخ الحسين والعباس

14. منشأة الكنـدي العامة

منشـأة متخصصة في أجراء الدراسات والبحوث والفحوصات على المنتوجات العسكرية.

15. منشـأة جابر بن حيان

أنتاج معدات وأجهزة السلامة الصناعية والملابس الخاصـة.

منشأة جابر بن حيان بعد التدمير

16. منشـأة الصناعات الهيدروليكية

أنتاج منظومات الهيدروليك وقواعد أطلاق الصواريخ.

17. منشأة بن فرناس

أنتاج الطائرات المسـيرة.

الطائرة المسيرة سراب 3

18. منشأة ذات الصواري

تصنـع الزوارق البحرية والزوارق النهريـة.

19. منشــأة الفارس

منشأة ميكانيكية عـامـة.

20. منشأة الجهــاد

منشأة تقوم بأعمال الهندسـة المدنيـة والشبكات.

21. منشــأة الفــاو

أعمـال الهندسـة المدنية والشبكات.

22. منشأة المنصـور العامـة

أنتاج الأجزاء الألكترونية والكارتات الألكترونية، ومياه الشرب والمياه المقطرة.

23. منشأة ســعد العامة

أجراء التصاميم الهندسية للمشاريع وتدقيقها في جميع الأختصاصات الهندسية، وتعتبر شركة إستشارية لهذه الأعمال.

24. مصنع الأوسمـة والأنواط

25. مصنع الميلاد للقوالب الدقيقة

هذه أضافة الى ما تم الحاقه بهيئة التصنيع من الوزارات الأخرى وهي:-

I. منشأة نصر العامة / تم الحاقها بالهيئة من وزارة الصناعة.
II. المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية: تم الحاقها بالهيئة من وزارة الصناعة.
III. المنشأة العامة للسيارات: تم الحاقها بالهيئة من وزارة الصناعة.
IV. المعدات الهندسية الثقيلة: تم الحاقها من وزارة النفط.
V. منشاة النداء العامة: لتصنيع القوالب والمعدات الميكانيكية ووسائل الأنتاج.
VI. منشأة دجلة العامة: لتصنيع وسائل الأنتاج.

هذه المنشآت الصناعية الأنتاجية إضافة الى 33 مركز بحثي تطبيقي تابع للهيئة.

هذه القاعدة الصناعية العملاقة لهيئة التصنيع العسكري أضافة الى ما تم بناءه في وزارة الصناعة ووزارة النفط ووزارة الكهرباء والطاقة الذرية خلال فترة قصيرة جدا وهي من عام 1973 ولغاية 1980، والتي تعبر خير تعبيير عن خطة إنفجارية في البناء الصحيح للقاعدة الصناعية، والتي أغاضت الأعداء وبدأ التخطيط لأجهاضها، ففي الأعوام 1991 تم ضربها بشكل قاسي ولكن بجهود أبناء العراق الغيارة تم إعادة بنائها وتوسيعها ولم يستطيع الأعداء من إجهاضها إلا بالدخول المباشر والأحتلال عام 2003 ومن ثم إلغاء هيئة التصنيع العسكري والحاق منشآتها المدمرة بوزارة الصناعة والمعادن الذي شكل عبئ كبير على وزارة الصناعة ولم تستطع الأستفادة من هذه المنشآت العملاقة بشكل كبير.

اسد بابل

26. المصنع العراقي

مصنع لتصنيع كافة وسائل الانتاج.

محاولات وزارة الصناعة والمعادن للأصلاح

إن وزارة الصناعة والمعادن لم تقم بواجباتها منذ عام 2003 ولحد الآن والتي من الواجب أن تكون الرائدة في إدامة الصناعة وتطويرها وتطوير العمل وأهملت الصناعة القائمة ولم تقم بأنشاء أي مصنع جديد، ولكنها سحبت من ميزانية العراق 15 مليار دولار عام 2011 لأغراض صيانة وإدامة المصانع الأنتاجية والنهوض بها ولكنها ذهبت هذه المبالغ هباءً من جراء الفساد المالي والأداري وقد أجرت الوزارة دراستين:

- الأولى بعنوان الأستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030.
- والثانية بعنوان خطة أصلاح الشركات العامة.

ولكن هاتين الدراستين بعيدتين عن الواقع وتعمل فقط على التحول الفجائي من القطاع العام الى القطاع الخاص بدون تخطيط للاستفادة من القطاع العام وكأنها تخطط الى تدمير وأنهاء ما موجود وإنشاء صناعة جديدة معتمدة على القطاع الخاص في هذه الظروف الغير مستقرة أمنياً وكذلك تحميل القطاع الخاص أعباء الهياكل التنظيمية المقترحة والتي تزيد عن العشرة هياكل مثل مجلس التنسيق الصناعي ومجلس الطاقة ومجلس الأصلاح الأقتصادي ومجلس التعاون ومركز مهمات رسم السياسات وهيئة المشاريع ومجلس شؤون المحافظات ولجنة خبراء الأكاديمية ولجنة الأستثمار والتصدير هذا إضافة الى إستخراج الأراء مع المحافظات ودوائر وزارة الصناعة والمعادن وهيئة الأستثمار، أن هذه الدوائر الموجود منها والمقترح ستشكل عبئ كبير على القطاع الخاص أضافة الى الظروف الأمنية الموجودة حاليا وظروف الفساد الأداري والمالي، علما أن القطاع العام يملك الآن ثروة حقيقية لو أستغلت الأستغلال الصحيح، ولذلك فإن الأستراتيجية المقترحة من قبلنا تشكل الحل الأستثنائي والسريع في معالجة المشاكل الأتية والأنطلاق الى المسـتقبل.

خسائر القطاع الصناعي العراقي من جراء العدوان الأحتلال

على الرغم من الجهود القيمة التي بذلت لتقدير خسائر القطاع الصناعي العراقي بسبب الأحتلال وأفرازاته للوصول الى رقم دقيق لهذه الخسائر فإن أي رقم مهما كان كبيرا لن يكون وافيا لتقديرتلك الخسائر لأن الأضرار المالية أو المادية التي يمكن حسابها لا تساوي شيئاً بالمقارنة بالأضرار الحقيقية وعلى رأسها فقدان العديد من الخبراء والعلماء الذين قتلوا وهجروا وأستبعدوا عن وظائفهم بالأضافة الى ضياع فرص التنمية والتقدم وتراكم الخبرات إضافة الى المعانات التي يعيشها الشعب العراقي من جراء الأحتلال طيلة هذه الفترة التي تجاوزت الأربعة عشر عاما ولا يزال عدم وجود ضوء في نهاية هذا الظلام الدامس.

حيث قامت قوات الأحتلال منذ عام 1991 بقصف ممنهج للبنى التحتية في العراق والمنشآت الصناعية إضافة الى فرض حصار قاسي وظالم على جميع افراد الشعب العراقي وكذلك على كل ما موجود داخل العراق حيث نالت الصناعة سواء كانت المدنية أو العسكرية من هذا التدمير ومن الحصار حيث منع العراق حتى من أقلام الرصاص والمواد الأولية المستوردة التي تدخل في الصناعة والآدوات الأحتياطية المستوردة للمكائن والمعدات علما أن معظم معدات والآت القطاع الصناعي مستوردة.

وعادت قوات الأحتلال تدميرها الشامل للمنشآت الصناعية والخدمية خلال عدوانها في 2003 وضربت حتى المنشآت التي تم إعادتها للعمل بجهود خبرات العراقيين.

والأذى الأكبر حصل بعد الأحتلال حيث سمحت قوات الأحتلال بتفكيك بعض المنشآت وبيعها بالكامل وحرق بعضها وسرقة معدات البعض الآخر وقامت بمتابعة وأغتيال كثير من الخبراء والعلماء مما أضطر معظمهم لمغادرة العراق وهكذا صفا الجو في الداخل للعملاء وأصحاب النفوس الضعيفة الذين باعوا الوطن، أضف الى ذلك إهمال وزارة الصناعة لهذا القطاع الأقتصادي العلمي بعد 2003 وإدخال المحاصصة الطائفية والمحسوبية والفساد الأداري والمالي مما زاد من معانات القطاع الصناعي بجميع مفاصله العام والمختلط والخاص.

وفي ضوء ذلك سوف نحاول تقدير الخسائر المادية المباشرة للقطاع الصناعي بشكل عام بكافة إختصاصاته العام والمختلط والخاص.

1. الصنـــاعة المدنيـــة

أ. القطاع الصناعي العام

قدرت الأضرار المباشرة للقطاع الصناعي العام من قبل المختصين في الصناعة بـ (45) مليار دولار خمسة وأربعون مليار دولار ويشمل هذا الرقم الأجهزة والمعدات التي دمرها الأحتلال والسـرقات والحرائق التي أجريت في بعض المصانع والمنشآت التي توقف العمل بها بسبب الأضرار البالغة التي لحقت بها، وقد حاولت وزارة الصناعة إصلاح بعض هذه الأضرار وخصص لها مبلغ 15 مليار دولار عام 2011 صرفت على بعض المنشآت ولكنها لم تفعل شيئا يذكر حيث ذهب معظمها بسبب الفساد الأداري والمالي.

ب. القطاع الصناعي المختلط

تقدر خسائر القطاع الصناعي المختلط ولنفس الأسباب المذكورة في القطاع الصناعي العام حيث الأضرار من جراء القصف الجوي والسرقات والحرائق التي أشعلها عملاء الأحتلال بـ (7) مليار دولار (سبعـة مليار دولار).

ث. القطاع الصناعي الخاص

تقدر خسائر القطاع الصناعي الخاص لما ناله من تدمير وسرقات وحسب إحصائيات أجرتها التنمية الصناعية بـ (8) مليار دولار.

وبذلك يكون تقدير خسائر العراق من جراء القطاع الصناعي المدني فقط (60) مليار دولار.

2. القطاع الصناعي العسكري

لقد تم إستهداف الصناعة العسكرية والمدنية الثقيلة بشكل مباشر من قبل العدوان على العراق حيث تم تدميرها تدميراً منظماً ومخطط له سـواء من خلال القصف الجوي المباشر أو من خلال تفكيك المصانع وبيعها خردة أو سرقة أجزاء كبيرة من مصانع أخرى من قبل أعوان المحتل.

وبعد الأحتلال أول ما قام به المحتل هو إغلاق جميع المصانع المهمة للصناعة العسكرية والحاق المصانع المدمرة الى وزارة الصناعة والمعادن.

والحقيقة أن منشآت هيئة التصنيع العسكري معظمها هي مجمعات صناعية تحوي عدة مصانع متخصصة، على سبيل المثال منشآة القعقاع تتكون من عشرة مصانع إنتاجية في كل مصنع عدد من خطوط الأنتاج حيث أن مجموع خطوط الأنتاج واحد وخمسون خط إنتاجي متخصص في هذه المنشأة لوحدها عدا معدات الخدمات والطاقة من مراجل ووحدة تصفية المياه ووحدات الخدمات الأدارية.

1- منشأة القعقاع العامة

الأختصاص: منشأة كيماوية لأنتاج البارود والمتفجرات والخلائط الغازية والقنابل الجوية والألغام البحريـــة.

الحـالة: دمرت بالكامل وأغلقت.

تقدر الخسائر: 35 مليار دولار.

2- منشـأة حطين العامة

الأختصاص: إنتاج قذائف المدفعية وقذائف الهاونات والرمانات اليدوية.

الحالة: دمرت بالكامل وأغلقت.

تقدر الخسائر: 25 مليار دولار.

3- منشـأة اليرموك العامة

الأختصاص: أنتاج العتــاد الخفيف.

الحالـة: دمرت بالكامل وأغلقت.

تقدر الخسائر: 7 مليار دولار.

4- منشـأة القادسية العامة

الأختصاص: إنتاج البنادق الأتوماتيكية والهاونات.

الحالـة: دمرت بالكامل وأغلقت.

تقدر الخسائر: 5 مليار دولار.

5- منشـأة صلاح الدين

الأختصاص: إنتاج الرادارات ووسائل الأتصالات والحاسبات.

الحالة: دمرت بالكامل وأغلقت.

تقدر الخسائر: 8 مليار دولار.

6- منشـأة عقبة بن نافع

الأختصاص: تجميع مكائن CNC.

الحالـة: تدمير جـزئي / متوقفة عن الأنتاج.

تقدر الخسائر: 500 مليون دولار.

7- منشـأة صـدام العامة

الأختصاص: أنتاج المدافع.

الحالـة: تدمير جزئي متوقفة عن العمل.

تقدر الخسائر: 750 مليون دولار.

8- منشـأة الرشيد العامة

الأختصاص: إنتاج حشـــوات صواريخ بعيدة المدى.

الحالـة: دمرت بالكامل وأغلقت.

تقدر الخسائر: 3 مليار دولار.

9- منشـأة المثنى العامة

الأختصاص: إنتاج المواد الكيميائية.

الحالـة: دمرت بالكامل وأغلقت.

تقدر الخسائر: 3 مليار دولار.

10- منشـأة 7 نيسـان

الأختصاص: إنتاج عتاد المدفعية وصواعق الصواريخ والقذائف.

الحالـة: دمرت بالكامل وأغلقت.

تقدر الخسائر: 12 مليار دولار.

11- منشأة بـدر العامة

الأختصاص: إنتاج القوالب وأبدان قنابر الطائرات.

الحالــة: تدمير جزئي ومتوقفة عن الأنتاج.

تقدر الخسائر: 2 مليار دولار.

12- منشأة أم المعارك

الأختصاص: الصهر وأنتاج قطع الغيار.

الحالة: تدمير جزئي متوقفة عن الأنتاج.

تقدر الخسائر: 500 مليون دولار.

13- منشأة الكرامة

الأختصاص: إنتاج أبدان صواريخ بعيدة المدى.

الحالة: تدمير كلي متوقفة عن العمل.

تقدر الخسائر: 350 مليون دولار.

14- منشأة الكندي

الأختصاص: إجراء البحوث والفحوصات على المنتوجات العسكرية وغير عسكرية.

الحالة: تدمير كلي متوقفة عن العمل.

تقدر الخسائر: 500 مليون دولار.

15- منشأة جابر بن حيان

الأختصاص: أنتاج معدات وأجهزة السلامة.

الحالة: تضرر جزئي / متوقفة عن العمل.

تقدر الخسائر: 200 مليون دولار.

16- منشـأة الصناعات الهيدروليكية

الأختصاص: إنتاج منظومات هيدروليكية.

الحالــة: أضرار جزئية / متوقفة عن العمل.

تقدر الخسائر: 100 مليون دولار.

17- منشأة بن فرناس

الأختصاص: إنتاج الطائرات المسيرة.

الحالــة: تضرر جزئي / متوقفة عن الأنتاج.

تقدر الخسائر: 50 مليون دولار.

18- منشـأة ذات الصواري

الأختصاص: تصنيع الزوارق البحرية والزوارق النهرية.

الحالــة: أضرار جزئية / متوقفة عن الأنتاج.

تقدر الخسائر: 50 مليون دولار.

19- منشـأة الفارس

الأختصاص: إنتاج ميكانيكي عـام.

الحالــة: تضرر جزئي / متوقفة عن الأنتاج.

تقدر الخسائر: 50 مليون دولار.

20- منشـأة الجهــاد

الأختصاص: الهندسة المدنية.

الحالـــة: دمرت بالكامل والغيت.

تقدر الخسائر: 500 مليون دولار.

21- منشأة الفــاو

الأختصاص: أعمال الهندسة المدنية والجسـور.

الحالــة: تضرر جزئي / تعمل بطاقة منخفظة.

تقدر الخسائر: 1.5 مليار دولار.

22- منشـأة المنصور العامة

الأختصاص: إنتاج الأكترونيات.

الحالــة: تضرر جزئي / تعمل بطاقة منخفضة.

تقدر الخسائر: 100 مليون دولار.

23- منشـأة سـعد العامة

الأختصاص: تصاميم هندســية، إستشارات هندسية.

الحالـة: تضرر جزئي / متوقفة عن العمل.

تقدر الخسائر: 50 مليون دولار.

24- مصنع الأوسمة والأنواط

الحالــة: تضرر جزئي / أغلق.

تقدر الخسائر: 50 مليون دولار.

25- مصنع الميلاد للقوالب الدقيقة

الحالــة: تضرر جزئي / متوقف عن العمل.

تقدر الخسائر: 100 مليون دولار.

26- منشأة دجلة

الأختصاص: إنتاج الالواح الكهربائية.

الحالــة: تضررت / أغلقت

تقدر الخسائر: 100 مليون دولار.

27- منشأة النداء

الأختصاص: لتصنيع وسائل الانتاج.

الحالــة: تضررت / أغلقت

تقدر الخسائر: 500 مليون دولار.

حيث يكون مجموع خسائر الصناعات العسكرية المقدرة والتي أمكن حسابها = 105,950,000 (فقط مائة وخمسة مليار وتسعمائة وخمسون مليون دولار أمريكي).

وبذلك يكون مجمع خسائر الصناعة العراقية من جراء العدوان والأحتلال 165,950,000 دولار (فقط مائة وخمسة وستون مليار تسعمائة وخمسون مليون دولار أمريكي).

الصناعة والاقتصاد العراقي

إن ما حدث بعد الاحتلال من اتخاذ قرارات خاطئة بحل الجيش العراقي والشرطة وأجهزة الأمن وحرس الحدود وعدم توفير الحماية اللازمة للوزارات، عدا وزارة النفط، وعدم حماية المؤسسات الوطنية المهمة كالمتحف العراقي والمكتبة الوطنية والبنوك – بما فيها البنك المركزي - والمنشأت الصناعية، ثم السماح بنهب المال العام والممتلكات الحكومية (الفرهود) والتخريب وإيقاد النيران بالابنية الحكومية وعدم توفير القوات العسكرية الرادعة عدةً وعدداً لمكافحة الجريمة وحماية حدود البلاد وكبح أعمال الإرهاب والقتل والخطف والتخريب، كل ذلك فاقم من تراجع الاقتصاد وانتشار البطالة وتدهور الخدمات بصورة أشد. فيما يلي سيتم عرض حالة الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال من خلال مناقشة والتحليل الارقام والمعطيات المتوفرة والبدء بالناتج المحلي.

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو خير مؤشر للأداء الاقتصادية في البلاد، وسنأخذ الفترة الزمنية 2000-2008 كالعينة للتحيل وهي تحتوي على ست سنوات تحت الاحتلال بضمنها نحو تسع اشهر من سنة 2003. يبين الجدولان (1) و(2) الناتج المحلي الإجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة لسنة 1988 على التوالي، وسنعتد في تحليلنا على ارقام الجدول الثاني (2) حيث تظهر القيم بالاسعار الحقيقية بعد التخلص من اثار تضخم الاسعار الذي عانت منه البلاد. ويبدو من هذا الجدول ان الناتج المحلي الإجمالي انخفض بشدة في سنة 2003 بمقدار 33.1%، اي فقد ثلثه في سنة الغزو ونزل من 40,344.9 مليون دينار عراقي في سنة 2002 الى 26,990.4 مليون دينار عراقي فس سنة 2003. إن سبب هذا الانخفاض الكبير يعزى الى استمرار الاقصاد العراقي بالاعتماد بشدة على القطاع النفطي الذي انخفض انتاجه بمقدار الثلث، من 2.1 مليون برميل يومياً الى 1.4 مليون برميل يومياً في سنتي 2002 و2003 على التوالي.

فقد أسهم قطاع النفط الخام في بداية هذا العقد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 61.1% كما يتبين من الجدول رقم (3) وهي تقريباً نفس النسبة التي كان عليها في سنة 1980. وكان من المفروض بنسبة مشاركة صناعة استخراج النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي أن تتناقص بمر الزمن لتحل محلها الزيادات المستمرة بنسب المشاركة لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، غير ان ذلك لم يحدث لأسباب اصبحت الأن معروفة للجميع ومنها – إن لا ضير هنا من التكرار – سوء الإدارة والتخطيط والحروب والحصار الاقتصادي واللا إستقرار السياسي الذي لا ينقطع.

ولقد انحدرت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 61.1% في سنة 2000 الى 44.5% في سنة 2008 ليس بسبب التحسن الكبير في مساهمة القطاعات السلعية، كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية حيث كان سيدل تحسنهما على انتعاش الاقتصاد العراقي وتنوع قاعدته، وإنما بسبب ركود قطاع استخراج النفط الخام نفسه وتعثر وزارة النفط حتى بلوغ مستوى الإنتاج الذي كانت عليه البلاد قبل الاحتلال.

ذلك من جهة، ومن جهة اخرى فإن خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية قد ازدادت بمقدار 130% خلال الفترة 2000-2008 نتيجة قيام الحكومة بلعب دور الملاذ الاخير للتوظيف مما ادى الى انتفاخ الجهاز الحكومي وانتشار

البطالة المقنعة. أضف الى ذلك زيادة الاستثمار في قطاع البناء والتشييد بمقدار 115%، وزيادة تجارة الجملة والمفرد والفنادق بمقدار 93% نتيجة تحسن الدخل القومي وانتعاش خدمات السياحة بعد الاحتلال.

جدول رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي العراقي حسب الانشطة الأقتصادية بالأسعار الجارية للسنوات 2000-2008 (مليون دينار عراقي).

	2000	2001	2002*	2003*	2004*	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والغابات	2327277.2	2327277.2	3512658.6	2486865.5	3693768.0	5064158.0	5568985.7	5454056.8	5399318.8
التعدين والمقالع	41849981.4	41849981.4	29044563.4	20372293.8	30855992.8	42529152	53030897	58401284.0	87840193.4
النفط الخام	41834912.0	41834912.0	29021398.8	20349772.0	30808541.6	42379784.7	52851810.9	58202989.1	87537807.6
الأنواع الأخرى من التعدين	15069.4	15069.4	23164.6	22521.8	47451.2	149367.3	179086.1	198294.9	302385.8
الصناعة التحويلية	455994.7	455994.7	624346.2	303724.2	937681.6	971031.3	1473218.3	1817913.8	2331767.7
الكهرباء والماء	46236.4	46236.4	78943.6	64717.8	441590.8	588352.9	779387.5	1040914.1	1307953.5
البناء والتشييد	226986.0	226986.0	673870.4	217314.3	682851.2	2685034.7	3449743.6	3823200.9	5972752.6
النقل والمواصلات والخزن	2390507.0	2390507.0	3238286.9	2284317.3	4428750.4	5887625.9	6742912.0	7472198.6	12030992.9
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	1730504.6	1730504.6	2545856.0	1915353.3	3246559.7	4198765.4	6349971.6	7038544.3	10078110.6
المال والتأمين وخدمات العقارات	359874.8	359874.8	477602.5	390794.1	3691292.3	5475744.6	7945806.5	10152085.5	12033233.6
البنوك والتأمين	167097.8	167097.8	255211.7	160787.3	317318.6	520867.9	690307.3	827821.5	1086155.7
ملكية دور السكن	192777.0	192777.0	222390.8	230006.8	3373973.7	4954876.7	7255499.2	9324264.0	10947077.9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	971877.3	971877.3	1046536.7	1859095.9	5520751.8	6511223.5	10726238.4	13202772.6	19394459.4
الحكومة العامة	577874.7	577874.7	593726.2	1332373.9	4542026.4	5252510.9	8966599.0	11214479.6	17246098.8
الخدمات الشخصية	394002.6	394002.6	452810.5	526722.0	978725.4	1258712.6	1759639.4	1988293.0	2148360.6
المجموع حسب الأنشطة	50359239.4	50359239.4	41242664.3	29894476.2	53499238.6	73911088.3	96067160.6	108402970.6	156388782.5
ناقصاً: وسم الخدمة المحتسب	145539.5	145539.5	219736.9	308687.6	263879.9	377489.7	479205.8	574508.1	753278.9
الناتج المحلي الإجمالي	50213699.9	50213699.9	41022927.4	29585788.6	53235358.7	73533598.6	95587954.8	107828462.5	155635503.6

*تقديرات اولية

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء، وزارة التخطيط، علماً أن هناك طفرة كبيرة في الناتج المحلي لسنة 2008 مقارنة بسنة 2007 في حين أن الناتج المحلي لسنة 2008 من صندوق النقد الدولي = 108,460 مليون دينار وهذا اقرب الى الصحة من رقم الجهاز المركزي للإحصاء.

جدول رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للسنوات 2000-2008 (مليون دينار عراقي).

	2000	2001	2002*	2003*	2004*	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والغابات	4589.0	4644.0	5432.6	3850.3	4521.8	5939.6	6195.9	5037.6	4036.2
التعدين والمقالع	25900.2	25700.7	22122.9	13930.0	19837.5	18397.5	19409.4	20178.6	23806.2
النفط الخام	25877.5	25675.7	22099.0	13917.1	19789.4	18319.6	19327.5	20097.3	23702.4
الأنواع الأخرى من التعدين	22.7	25.0	23.9	12.9	48.1	77.9	81.9	81.3	103.8
الصناعة التحويلية	1748.3	1909.4	1740.4	1243.9	966.6	956.0	1056.4	1122.4	1159.4
الكهرباء والماء	378.6	434.9	504.4	200.0	423.6	489.6	537.4	709.1	803.3
البناء والتشييد	433.0	887.3	1078.1	258.4	720.3	1495.0	1578.5	1546.6	2008.3
النقل والمواصلات والخزن	2427.2	2277.1	2368.0	1259.9	1924.0	1867.6	1395.8	1181.2	1756.3
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	1770.1	2308.5	1861.7	1056.4	2293.7	2545.0	2736.0	2566.3	3422.2
المال والتأمين وخدمات العقارات	1116.1	1154.0	1188.7	1119.9	5837.5	6070.1	6591.7	6849.2	7007.7
البنوك والتأمين	169.7	180.2	186.6	88.7	248.0	307.7	345.6	374.1	383.0
ملكية دور السكن	946.4	973.8	1002.1	1031.2	5589.5	5782.4	6246.1	6475.1	6624.7
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	4143.9	4176.1	4208.8	4241.9	5289.0	5901.4	8590.3	9115.6	9471.3
الحكومة العامة	3822.0	3844.9	3868.0	3891.2	4333.8	5260.1	7925.4	8533.6	8872.8
الخدمات الشخصية	321.9	331.2	340.8	350.7	622.2	641.3	664.9	582.0	598.5
المجموع حسب الأنشطة	42506.4	43492.0	40505.6	27160.7	41814.0	43661.8	48091.4	48306.6	53470.9
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	147.8	156.9	160.7	170.3	206.2	223.0	240.0	259.7	265.7
الناتج المحلي الإجمالي	42358.6	43335.1	40344.9	26990.4	41607.8	43438.8	47851.4	48046.9	53205.2

*تقديرات اولية

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء، وزارة التخطيط.

جدول رقم (3): نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية المبينة في جدول رقم (2) في الناتج المحلي (%).

	2000	2001	2002*	2003*	2004*	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والغابات	10.8	10.7	13.5	14.3	10.9	13.7	12.9	10.5	7.6
النفط الخام	61.1	59.2	54.8	51.6	47.6	42.2	40.4	41.8	44.5
الصناعة التحويلية	4.1	4.4	4.3	4.6	2.3	2.2	2.2	2.3	2.2
الكهرباء والماء	0.9	1.0	1.3	0.7	1.0	1.1	1.1	1.5	1.5
البناء والتشييد	1.0	2.0	2.7	1.0	1.7	3.4	3.3	3.2	3.8

جدول رقم (4): نسبة النمو السنوي الحقيقي للقطاعات الاقتصادية في جدول رقم (2) بضمنها الناتج المحلي الإجمالي (5).

	2000	2001	2002*	2003*	2004*	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد والغابات	-11.6	1.2	17.0	-29.1	17.4	31.4	4.3	-18.7	-19.9
النفط الخام	2.2	-0.8	-13.9	-37.0	42.4	-7.3	5.5	4.0	18.0
الصناعة التحويلية	-4.5	9.2	-8.9	-28.5	-22.3	-1.1	10.5	6.2	3.3
الكهرباء والماء	-1.8	14.9	16.0	-60.3	111.8	15.6	9.8	32.0	13.3
البناء والتشييد	44.8	104.9	21.5	-76.0	178.8	107.6	5.6	-2.0	29.9
الناتج المحلي الإجمالي	1.4	2.3	-6.9	-33.1	54.2	4.4	10.2	0.4	10.7

يبدو من الجدول (3) أن حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تتأرجح، كالعادة، الى الاعلى والاسفل تبعاً لسقوط الامطار وتوفر المياه، غير أن حصة هذا القطاع اخذت اتجاهاً تنازلياً سنة 2005، فانخفضت من 13.7% في سنة 2005 الى 7.6% في سنة 2008. وتعبيراً بالاسعار الثابتة لسنة 1988 انخفض الناتج المحلي للقطاع الزراعي من 5,940 مليون دينار الى 4,036 مليون دينار خلال الفترة 2005-2008 كما هو مبين في جدول رقم (2). وقد حدث ذلك رغم ازدياد سكان العراق من 27.9 مليون نسمة الى 30.4 مليون خلال نفس الفترة مما فاقم في الفجوة الغذائية الكبيرة التي تعاني منها البلاد.

القطاع المهم الأخر، بجانب القطاع الزراعي، الذي يمكن التعويل عليه من أجل تنويع قاعدة العراق الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، هو القطاع الصناعة التحويلية الذي يتضمن تحويل المواد الاولية او المدخلات الى منتجات مصنعة لاستهلاكها محلياً او تصديرها الى الخارج او كليهما معاً. ولقد عانى هذا القطاع الأمريّن خلال فترة الحصار الاقتصادي من تراجع الصيانة لعدم توفر قطع الغيار من جهة وجفاف الاستثمار العام والخاص في هذا القطاع من جهة اخرى. ونتيجة لهذا الامر فقد تعرض هذا القطاع الحيوي الى حالة شديدة من الاندثار وتراجع دوره في الانتاج. فبينما شاهد قطاع الصناعات التحويلية نمواً حقيقياً هائلا خلال عقد السبعينيات بلغ معدله السنوي نحو 15% بالاسعار الثابتة، وارتفعت حصته في الانتاج المحلي الاجمالي الى 4.5% في سنة 1980، وبينما كان المفروض بهذا القطاع ان يستمر بذلك الاتجاه الصاعد من النمو الحقيقي، تعرض الى اهمال شديد نتيجة للحروب والحصار حتى انتهت حصته بنحو 4.1% في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2000 كما يتبين من جدول رقم (3). ويتبين من هذا الجدول ايضاً أن هذه الحصة استمرت بالركود

لغاية سنة 2003 ثم هوت الى النصف من ذلك في سنة 2004 واستمرت على هذا المنوال الواطئ حتى اخر سنة من هذا الجدول وهي 2008.

إن الهبوط الشديد في ناتج قطاع الصناعة التحويلية واستمراره في حالة الركود منذ 2004 سببه عوامل عدة منها التردي الشديدي في الحالة الامنية بعد الاحتلال والعنف الدموي الذي اطبق على البلاد وعدم الاستقرار السياسي وانقطاع الطاقة الكهربائية واندثار معامل القطاع العام، علماً أن الاخيرة اكتسبت اهميتها في البداية عند اجراء عمليات التأميم في سنة 1964 ثم اصبحت العمود الفقري الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية بعد أن تحولت الدولة كمستثمر اكبر ولاعب رئيسي في عمليات الانتاج منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي.

أما بخصوص القطاع الصناعي الخاص، فقد تراجع هو الأخر لنفس العوامل التي تراجع بسببها القطاع الصناعي العام. وقد أشار مؤخراً الى هذا الأمر رئيس إتحاد الصناعات العراقية الذي قال إن 90% من المشاريع الصناعية في العراق، صغيرة، ومتوسطة، وقد توقفت عن الانتاج بعد سنة 2003. كما اشار رئيس الاتحاد الى اسباب عدة قادت الى هذا التدهور، منها إغراق السوق العراقي بشتى المنتجات والسلع المستوردة بدون قيود او ضوابط لحماية الإنتاج المحلي، وعدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل، وصعوبة الحصول على

التمويل، إضافة الى ان مشروع القروض الميسرة من جانب وزراة الصناعة لمنح القروض الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة توقف ولم يحقق اهدافه. واضاف رئيس الاتحاد اسباباً اخرى لتعثر المشاريع الصناعية للقطاع الخاص وتوقف الآلاف منها، وكان من بين تلك الاسباب هجرة اصحاب المعامل وكذلك الايدي العاملة الماهرة الى خارج العراق هرباً من العنف، وانخراط البعض الاخر منهم في الاجهزة الامنية والعسكرية طمعاً برواتبها قياساً بما تدفعه المشاريع الصناعية المذكورة.

من ناحية نمو الناتج المحلي الإجمالي نرى من الجدول (4) أن هذا الناتج خسر ثلث قيمته الحقيقية في 2003 نتيجة لتراجع جميع القطاعات المكونة له في تلك السنة، وخصوصاً قطاع النفط الخام الذي ساهم بتكوين 51.6% من الناتج الكلي كما يبين الجدول (3). غير أن الناتج المحلي الإجمالي حقق طفرة كبيرة

في السنة التالية (2004) بنمو حقيقي تجاوز 54% بعد ان استعاد النفط الخام نحو 99% من إنتاجه الذي خسره في 2003 وقيام كافة القطاعات الاخرى بتحقيق نمو حقيقي جيد في تلك السنة.

ولم يتخلف عن الركب إلا قطاع الصناعة التحويلية الذي خسر اكثر من 22% من قيمته في سنة 2004 لاسباب تطرقنا إليها عند كلامنا عن اداء هذا القطاع. ثم تأرجح النمو الاقتصادي في السنوات الاربعة التي تلت 2004 صعوداً ونزولاً وإن بقى موجباً في جميعها كما يبين الجدول. على أن معدل النمو السنوي الحقيقي الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي لم يتجاوز 4.7% خلال فترة الست سنوات 2002-2008 وهذا النمو تافه إذا ما اخذ بعين الاعتبار جميع السنوات العجاف التي قضاها العراق منذ سنة 1980 في الحروب وتحت الحصار الاقتصادي وتأثير كل ذلك على الدخل الفردي.

فعند النظر الى الجدول (5) نرى أن الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة لسنة 2008 بلغ ذروته في سنة 1980 ثم انحدر الى القعر في سنة 1995 حيث خسر اكثر من 80% من قيمته قياساً بسنة 1980 نتيجة للحصار والحرب التي نشبت إثر دخول الكويت. ولقد تحسن الناتج في سنة 2000 ليهبط مرة اخرى في سنة 2003، وهي سنة الغزو، ثم تحسن تدريجياً بعد ذلك فحقق نمواً سنوياً بلغ معدله نحو 13.6% خلال الفترة 2003-2008. مع ذلك لم يصل الناتج المحلي الإجمالي في 2008 حتى الى 40% مما كان عليه في 1980.

جدول (5): الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه بالدينار العراقي والدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لسنة 2008*.

	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	عدد سكان العراق (مليون شخص)	حصة الفرد العراقي (دينار عراقي)	حصة الفرد العراقي (دينار عراقي)
1960	54,970.3	7.497	7,332,304	6,214
1965	75,089.4	8.637	8,693,922	7,368
1970	92,435.1	10.210	9,053,385	7,672
1975	131,904.8	12.016	10,977,433	9,303
1980	271,460.1	14.024	19,356,827	16,404
1985	189,479.2	16.093	11,774,012	9,978
1990	240,449.1	18.079	13,299,911	11,271
1995	51,696.6	20.971	2,465,145	2.089
2000	86,384.9	24.652	3,504,176	2,970
2003	55,027.2	26.862	2,048,515	1,736
2005	88,538.8	28.238	3,135,448	2,657
2008	108,460	30.096	3,603,801	3,054

* احتسب سعر الصرف على اساس 1180 دينار لكل دولار واحد وهو معدل سعر الصرف لسنة 2008.

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء للناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة للسنة 1980 والسنة 1988، وصندوق النقد الدولي للسكان، وحسابات المؤلف.

استراتيجية إنقاذ القطاع الصناعي العراقي

تتضمن هذه الأستراتيجية السبل الكفيلة لأنقاذ القطاع الصناعي بشكل عام سواء كان العام أو المختلط أو الخاص ولأهمية القطاع الخاص ولتوجه الدولة في إتجاه خصخصة الصناعة سيتم وضع مستلزمات بناءه واقامته وتشجيعه في محاور خاصة، لقد عانى قطاع الصناعة خلال السنوات الأربعة عشر الماضية ظروفا صعبة ووضعاً مترديا في جميع مفاصله وشلل شبه تام لجميع المنشآت الصناعية والمصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة، بعد أن كانت صناعتنا الوطنية مزدهرة ومتطورة ومواكبة بقدر مقبول لأخر التطورات التكنلوجية على الرغم من الحصار الأقتصادي الذي تم فرضه على العراق ولسنوات طويلة والحروب المدمرة التي خاضها العراق لعقود والتي تركت أثارا مدمرة على الأقتصاد العراقي، ولكن مع كل هذه الظروف وغيرها والتي مرت على العراق كانت عجلة الصناعة العراقية تدور والات مصانع القطاع الحكومي والخاص تعمل وتنتج السلع والبضائع التي تحمل جودة جيدة وضمن المواصفات التي وضعت من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، فماذا حدث للصناعة العراقية؟ ولماذا اصبحت من القطاعات المستهلكة؟ ولماذا أصبحت عالة على الإقتصاد العراقي وعلى الميزانية بعد أن كانت إيراداتها تمثل 14% من الناتج القومي؟ ولماذا أصبح الآلاف من منتسبيها يتلقون رواتبهم من وزارة المالية وعلى شكل قروض تحتسب على وزارة الصناعة بعدما كانت وزارة الصناعة تكتفي ذاتيا وتساهم برفد الميزانية العامة بإيرادات كبيرة؟.

1- دور الأحتلال الذي قام بتدمير جميع البنى التحتية للقطاع الصناعي وخاصة المنشأت العملاقة والمصانع الكبيرة وحتى المعامل الصغيرة وذلك لتحقيق أهدافه بجعل العراق تابعا مطيعاً.

2- تبوء القيادات غير الكفوءة على راس القرار في القطاع الصناعي وذلك بسبب مبدأ المحاصصة الطائفية التي تجري بها العملية السياسية في البلاد والتي تم تطبيقها في جميع مفاصل المؤسسات الحكومية والتي وصلت حتى الى المناصب الصغيرة وبذلك تم استبعاد الكفاءات العلمية والتي تمتلك الخبرة الطويلة في مجال الصناعة.
3- تزايد اعداد القوى العاملة ما بعد عام 2003 بالشكل الذي أصبح من لمستحيل ان تتفوق الأيرادات الكلية (Total Revenue) على التكاليف الكلية (Total Cost) أو حتى أن تتساويان.
4- تردي الوضع الأمني في البلاد والذي أثر تأثيرا مباشراً على جميع قطاعات الأقتصاد العراقي ومنها الصناعة حيث أدى الى تردي هذا القطاع الحيوي وتأخره بشكل واضح.
5- أنتشار الفساد وبشكل كبير جدا وفي جميع مؤسسسات الدولة ومنها وزارة الصناعة وغياب الرادع القانوني والأجراءات الصارمة لمحاربة المفسدين والمتورطين وذلك بسبب المحاباة والمجاملات السياسية بين الكتل المشتركة في العملية السياسية.
6- أستهداف الكفاءات العلمية والتي تتمتع بالخبرات العالية وخاصة في مجال الصناعة وكان الأستهداف على شكل قتل وتهجير وتهديد وطرد وإحالة على التقاعد.
7- إهمال إعادة تأهيل المنشآت الصناعية الكبيرة والمصانع والمعامل والتي طالها التدمير والنهب والتي تعتبر عماد الصناعة العراقية.
8- عدم الأهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعتبر من أهم العوامل للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره وفق أحدث التطورات التكنلوجيه في العالم وعدم وضع التخصيصات الكافية للبحث العلمي، وعدم احتضان

الكفاءات العلمية المتميزة وحمايتها من الأغراءات الخارجية من البلدان الأخرى التي تعمل عل إحتضانهم والأستفادة من عقولهم.

9- عدم حماية الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وفتح أبواب الحدود أمام الأستيراد العشوائي لجميع أنواع السلع الرديئة في ظل شبه غياب لدور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم العملية الأستيرادية في البلاد.

10- ضعف دور الأستثمار في الجانب الصناعي وعدم وجود تخطيط أستثماري حقيقي للنهوض بهذا القطاع الحيوي حيث يقتصر الأستثمار على قطاعات معينة مثل السكن والخدمات والكهرباء والنفط والجانب الصحي والخدمات.

11- ضعف السلطة التشريعية في البلد وإهمال دورها في إصدار التشريعات والقوانين التي تساهم بالنهوض بإقتصاد البلد بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص وذلك بسبب التجاذبات السياسية والمصالح الحزبية والفئوية مما أدى الى زيادة التدهور في حالة الصناعة العراقية.

12- إهمال معظم القوانين والتشريعات السابقة التي تنظم عمل القطاع الصناعي في البلد وعدم إستبدالها بأخرى بديلة عنها أكثر تطوراً.

13- الأهمال الحكومي الواضح للقطاع الخاص في البلاد وخاصة المتخصص في المجال الصناعي وعدم تقديم الدعم المالي والفني والأستشاري وعدم التعامل مع هذا القطاع كشريك أساسي مع القطاع العام للنهوض بالواقع المتردي للصناعة العراقية.

أن الموقف من قضية الصناعة العراقية بقطاعاتها الثلاثة العام والمختلط والخاص هو مقياس لمصداقية وحرص أية حكومة مقبلة.

من المعلوم أن الأستراتيجية الصناعية لا يمكن أن توضع بمعزل عن فعاليات المجتمع المختلفة والسياسات المتبعة لبقية القطاعات الأقتصادية والأجتماعية، فهي مرتبطة بها وتؤثر فيها وتتأثر بها.

ولذلك فان اولى مستلزمات وضعها وتطبيقها بنجاح هو الأستقرار السياسي ووضوح فلسفته الأقتصادية، ولذلك فانه في ضوء الواقع الحالي يجب تحديد الأمور التالية بشكل جلي:-

1- وضوح الموقف من القطاع العام الصناعي.
2- وضوح الموقف من القطاع الخاص.
3- وضوح الموقف من مساهمة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في التنمية عموما وفي القطاع الصناعي خصوصا.
4- أسس واضحة للعلاقات التجارية والأقتصادية الخارجية مع العالم.
5- وضع قوانين وأنظمة واضحة تترجم هذه المواقف.
6- هياكل أدارية تقوم بتطبيق هذه القوانين والأنظمة.

وفي ضوء ذلك نرى أن تكون هذه المواقف كما يأتي:-

- إجراءات أساسية تساعد على نهوض القطاع الصناعي :-

أولا: تركيز الحكومة على وضع خطة أستراتيجية توفر التخصيصات اللازمة للقطاع الصناعي وإعطاء الأولوية للصناعات ذات المدخلات المحلية كالبتروكيماويات والصناعات الأنشائية وصناعة الزجاج وصناعة الأسمدة بمختلف أنواعها، وبإمكان الحكومة أن تستفيد من تجربة القطاع المختلط لجذب أستثمارات العراقيين لهذ الصناعات بدلا من اللجوء للبيع والتخصيص للعرب أو الأجانب لأن القطاع المختلط سيبقي جزءاً كبيرا من الأسهم بيد الدولة، مما يوفر لها رأيا أساسيا في عملية التشغيل بأيد عاملة عراقية لأمتصاص البطالة

من جهة، وللتدخل في السياسة السعرية للمنتجات النهائية . علما بأن هناك أستثمارات عراقية فردية كبيرة يمكن أن تسهم في عملية إعادة تأهيل وتطوير هذه الصناعات.

ثانيا: تطوير الصناعات الميكانيكية والهندسية القائمة حتى ولو تم ذلك بالمشاركة مع شركات عالمية تمتلك الخبرة لتسهم في رفد السوق العراقية بصناعاتها من جهة ولأمتصاص البطالة، ودعم صناعة البرمجيات التي تعتبر من الصناعات المستقبلية الهامة للبلد.

ثالثا: تشكيل هيئة الحماية الصناعية الوطنية تضم ممثلين عن قطاعات الصناعة والتجارة والقطاع الخاص ممثلا باتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية لتأمين منح نسبة من الحماية للصناعات العراقية كي تحتل جزءا من مساحة السوق المحلية، وهذا سيساعد الحكومة بشكل كبير على منح فرصة للصناعات العراقية لتطوير نفسها واعتماد سياسة ضريبية بالنسبة للمستوردات تعطي هامشا للصناعة الوطنية العراقية.

رابعا: إعادة هيكلة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتعزيزه بالملاكات العراقية الكفوءة والمؤهلة والنزيهة وتعزيزه بالصلاحيات اللازمة للسيطرة على انسيابية البضائع الرديئة وغير المطابقة للمواصفات التي تستنزف المستهلك العراقي وتملأ الأسواق حاليا، مع مراعاة تمييز موظفي هذا الجهاز من حيث الرواتب والمخصصات لضمان عيش كريم لهم، مع ملاحظة أن هذا الجهاز بحاجة الى تطهير من العناصر الفاسدة.

خامسا: دراسة واقع شركات القطاع المختلط القائمة وتقديم الدعم لها لتعود الى ساحة العمل والأنتاج ويمكن لهذه الشركات أن تزيد رأسمالها أو أن تدخل في مشاركات من أجل التطوير والتحديث بسبب تقادم معداتها.

سادسا: دراسة واقع مشاريع القطاع الخاص المتوقفة بشكل جدي وتقديم الدعم للمشاريع القادرة على تكييف نفسها والعودة الى العمل والأنتاج وتشجيع إقامة صناعات جديدة لهذا القطاع، وهذا يتطلب تنشيط الأدارات المهتمة بهذا القطاع وقوانينه وتسهيلاته وإعادة الحياة لأتحاد الصناعات العراقي كمنظمة تنموية مستقلة يتكامل دورها مع المؤسسات ذات العلاقة بهذا القطاع.

سابعا: إبعاد العمل في القطاع الصناعي ومؤسساته عن العمل الحزبي وإعطاء الدور القيادي للكفاءات العراقية بعيدا عن الأنتماء الحزبي أو الديني أو الطائفي، والأستعانة بذوي الخبرة الفنية والأدارية والتسويقية من الأدارات الصناعية السابقة ومن الصناعيين العراقيين كاستشاريين في القطاع الصناعي.

متطلبات النهوض بالقطاع الصناعي العام

على السلطة التشريعية والتنفيذية ووزارة الصناعة القيام بتبني مجموعة من الحلول لغرض النهوض بالواقع المتردي للقطاع الصناعي في العراق وتحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي لأخذ دوره الحقيقي في رفد الإقتصاد العراقي والدخل القومي بإيرادات كبيرة وتحويله من قطاع مستهلك الى منتج يساهم في إنعاش الأقتصاد العراقي.

يمكن إدراج بعض التوصيات في هذا الإتجاه:-

1. الإسراع بوضع خطط تنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبأنواعها الثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد ومراعاة مبدأ التعشيق بين هذه الخطط عند التطبيق بحيث تكون إحداها مكملة للأخرى.
2. العمل الحقيقي وبنية صادقة على سرعة إعادة تأهيل المنشآت والمصانع والمعامل الحكومية وإعادة زج الخبرات الكفوءة من الأيدي العاملة (المعطلة حالياً) في هذه العملية ويمكن زجهم بدورات علمية تطويرية خارج البلد لمواكبة آخر التطورات العلمية في جميع مجالات الصناعة.
3. إختيار الكفاءات العلمية والتي لديها الخبرة الطويلة في المجال الصناعي ووضعها في المناصب القيادية لإدارة هذا القطاع الحيوي بعيدا عن التقسيمات السياسية التي تحكمها المصالح الحزبية والطائفية الضيقة.
4. العمل بجد للقضاء على جميع حلقات الفساد في المؤسسات الحكومية وخاصة التابعة لوزارة الصناعة وذلك من خلال تفعيل القوانين والإجراءات الصارمة التي تحد من إستفحال هذا الوباء الفتاك وكذلك

من خلال تحقيق استقلالية تامة للقضاء العراقي وإبعاده عن التأثيرات السياسية.

5. تشريع وسن قوانين جديدة وتعديل القوانين الملغاة والخاصة بتنظيم جميع حلقات عمل القطاع الصناعي في البلاد.
6. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتقديم الدعم الكامل وبأنواعه المادي والفني والبشري والقانوني ومنحه السلطات الرقابية الكاملة على عمل جميع الوزارات والمؤسسات إضافة للقطاع الخاص ليتم فرض الرقابة الكاملة والصارمة على العملية الأستيرادية برمتها.
7. تفعيل قوانين التعرفة الكمركية وبشكل علمي مدروس يأخذ بنظر الأعتبار الإتفاقيات والقوانين الدولية التي تم الأتفاق عليها بين الدول ضمن منظمات التجارة العالمية والعربية لتحقيق التوافق بين المصالح التجارية للعراق وحماية الصناعة المحلية والمنتوجات الوطنية وبآلية محكمة تضمن عدم ارتفاع الأسعار على المواطن البسيط وخاصة فيما يخص السلع والبضائع الضرورية في حياته.
8. دعم واحتضان القطاع الخاص والتعامل معه كشريك وليس منافس وتقديم جميع أنواع الدعم والتسهيلات له وتحقيق مبدأ التزواج بينه وبين القطاع العام وتوجيهه مركزياً بتنفيذ المشاريع الصناعية الصغيرة وتفرغ القطاع العام للمشارع الأستراتيجية الكبيرة والمشاريع المتوسطة والتي تفوق امكانيات القطاع الخاص.
9. وضع خارطة إستثمارية حقيقية عامة لجميع محافظات العراق وبالتنسيق بين وزارة التخطيط والهيئة الوطنية للأستثمار وعدم فسح المجال أمام المحافظات بالأستثمار العشوائي خاصة في المجال الصناعي لأنه قد تكون نتائجه سلبية على الإقتصاد الوطني خاصة في

عملية تكرار نفس المشاريع الصناعية في عدة محافظات بما يزيد عن الحاجة الفعلية المحلية ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة.

10. التعاون بين الحكومة والبرلمان والكتل السياسية على تحسين الوضع الأمني لجعل العراق بيئة أقتصادية واستثمارية آمنة تعمل على استقطاب الإستثمارات الأجنبية العربية لغرض تنفيذ المشاريع الأستثمارية الكبيرة وخاصة الصناعية منها والتي تحقق تنمية مستدامة للأقتصاد العراقي.
11. إصدار تعليمات للوزارات والمؤسسات تلزمها بشراء احتياجاتها من السلع والبضائع من المصادر الوطنية وعدم السماح لها بالأستيراد من خارج العراق لأي سلعة موجودة في البلاد ومثال على ذلك منتجات المنشأة العامة للصناعات الجلدية وغيرها من الصناعات الدائرة.
12. إشراك المواطن العراقي في دعم المنتج المحلي (صنع في العراق) على إعتبار أن الحس الوطني يمثل واحداً من حجج الحماية التجارية، على أن يبدأ تطبيقه من قبل العاملين أنفسهم في الصناعة العراقية، وحبذا لو يتم تعريف الطلبة في مختلف المراحل الدراسية بأهمية ذلك للتنمية الأقتصادية.
13. الأهتمام الحقيقي بجانب البحث العلمي ورعاية الكفاءات والعقول العلمية وخاصة التي تتخصص في مجال الصناعة واحتضانها وتقديم جميع أنواع الرعاية والدعم المادي والمعنوي وتوفير كافة مستلزمات البحث العلمي لها للأستفادة من نتائج هذه البحوث في تطوير القطاع الصناعي في البلد لأن هناك قاعدة عالمية معروفة يتم بموجبها قياس رقي البلدان بمقدار التخصيصات لمجال البحث العلمي.

14. تصنيف شركات القطاع العام على أسس علمية أقتصادية الى شركات قابلة للأستمرار وشركات لا أمل في إصلاحها تمهيدا لدعم وتأهيل وارشاد الأولى وإغلاق الثانية.
15. تحديد حاجة الشركات المستمرة من الأيدي العاملة وبشكل مهني وإختيار العناصر الكفوءة وبالأعداد الحقيقية.
16. إخراج العناصر الفائضة وتكوين هيكل إداري مختص بمعالجة وضعهم لنقل هذه العناصر اليه.
17. دعم الشركات المستمرة بكوادر فنية والإستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية سواء بشكل فردي أو من خلال أستشارات تقدمها مكاتب إستشارية محلية وأجنبية متخصصة ودعم هذه الشركات لأيصالها الى مستوى تحقيق الأرباح المقبولة ثم يتم تحويلها الى القطاع المختلط وعرض أسهمها في السوق.
18. دعم وتطوير سوق الأوراق المالية ليتولى المساهمة في خصخصة هذه الشركات.
19. عدم بيع الشركات الخاسرة وعدم أتباع سياسة بيع أسهم الشركات الا بعد تأهيلها، ويتم ذلك تدريجيا وبصورة مبرمجة من خلال نقلها الى القطاع المختلط وعرض أسهمها للمواطنين من خلال سوق الأوراق المالية، وأن يتم ذلك بطرحها بشكل متدرج يراعي أستيعاب السوق مع عدم بيع أكثر من شركة في محافظة واحدة أو محافظات متقاربة وأنما توزع على المحافظات في أوقات متباينة، في حين قامت وزارة الصناعة ببيع المصانع بعد تأهيلها الى القطاع الخاص مباشرة والذي يؤشر حالة الفساد المستشري.
20. إستثناء شركات الأسمدة والبتروكيماويات لمرحلة محددة وتقوية هذه الشركات وتنشيطها لتكون رافدا للأقتصاد من خلال التصدير ولدعم

قطاع الزراعة وتغذية الصناعات الفرعية القائمة على إستخدام منتجات المجمع البتروكيماوي على أن يتم خصخصتها مستقبلا وفي المدى البعيد.

21. تكوين هيكل إداري تنقل اليه جميع الأعداد الفائضة ويتم نقلهم تدريجيا الى القطاعات الأخرى وحسب الحاجة يرتبط بوزارة الصناعة والمعادن بعد تدريبهم ويمول من الميزانية العامة.

أن هذه الخظوات سوف تؤدي الى ترشيق القطاع العام وتحويله الى قطاع رابح ثم تحويله الى القطاع المختلط والخاص بموجب خطة واضحة ودقيقة غير عشوائية كما معمول به الآن.

القطاع الصناعي الخاص

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشوء عدد من المشاريع الصناعية للقطاع الخاص وخاصة في مجال الصناعات الأستهلاكية كالتبوغ والصناعات اليدوية والحرفية والأنتاج البضائعي والزراعي وصناعة الطابوق وقد أرتبط هذا النمو بزيادة نفقات الحكومة وحركة البناء والأعمار اضافة الى ظهور طبقة برجوازية عراقية متشكلة حديثا بالأضافة الى توفر المواد الأولية الطبيعية، لكن هذا القطاع الصناعي لم يتطور بالمستوى المطلوب بسبب ضعف المستوى المعيشي للسكان وقدرتهم الشرائية والأستهلاكية، أن هذه اللبنات الأولية لم تستمر طويلا فقد توجهت رؤوس الأموال نحو الأستثمارات الزراعية ذات الطبيعة الأقطاعية وكذلك العمل التجاري لتحقيق الأرباح بدلا من الدخول في استثمارات صناعية طويلة الأجل، في بداية الخمسينات لوحظ أن حجم رؤوس الأموال في هذا القطاع بدأت بالنمو وقد إستفاد هذا القطاع الصناعي الخاص من التراكم الرأسمالي في القطاعات الأقتصادية الأخرى وفي منتصف الخمسينيات برزت على الساحة الصناعية العراقية منظمة اتحاد الصناعات العراقية تدافع عن مصالح هذه الطبقة الصناعية التي اخذت شكلها القانوني عام 1956 وجمعت حولها بعض الصناعيين الكبار، وقد جاء في صلب اهدافها أن تضع حماية للصناعات العراقية، وقد حاولت ان تصبح عنصراً رئيساً في تشريع القوانين والمساهمة في وضع السياسة الأستيرادية.

بعد 1958 بدأت الدولة تأخذ شكلاً تخطيطيا اكثر واقعية في مجال القطاع الصناعي الخاص، اذ تم إيلاء الطبقة البرجوازية العراقية دورا مهما سياسيا واقتصاديا، خاصة الصناعية، فقد تم دعم هذا القطاع وتقديم التسهيلات، كما توسعت الدولة في إقامة مشاريع صناعية عديدة، من خلال الأتفاقية العراقية –

السوفيتية، وبذلك وضعت موازنة بين تشجيع القطاع الصناعي الخاص واقامة مشاريع صناعية للقطاع العام حيث أخذت بنظر الأعتبار عدم قدرة القطاع على التسريع في إقامة صناعات كبيرة في البلاد فترك مجال الصناعات الخفيفة بيد القطاع الصناعي الخاص وصولا الى تأهيل هذا القطاع والتوسع في مهماته الا ان عدم الأستقرار السياسي ادى الى عدم نمو هذا القطاع بشكل صحيح.

وفي تموز عام 1964 ومع توجه الحكم لنظام رأسمالية الدولة تم تأميم 27 مشروعا صناعياً وشركات ومصارف أهلية بقانون(99) أطلق عليه التأميمات الأقتصادية إذ شملت التأميمات 4 مصانع للأسمنت 4 مطاحن، 3 معامل للسكائر، ومصنعي مواد منظفة، مصنعي أحذية، وشركتي غزل ونسيج، مصنعا للجوت ومصنعا واحدا لأستخراج بذور القطن، ومصنعاً لمواد البناء ومصنعاً للورق ومصنعي زيوت نباتية إضافة الى المصارف الأهلية، هذه الخطوة أدت الى إنكماش القطاع الصناعي الخاص، وهبطت نسبة مساهمة هذا القطاع من رؤوس الأموال الصناعية من 25% الى 13% ثم اعقبتها قوانين تحت رقم (104) لتعمل على تحويل الشركات الفردية الى شركات مساهمة وحصر نشاط القطاع الخاص الصناعي ببعض الصناعات في حين إتجه رأس المال الخاص في تلك الفترة الى المشاريع العقارية والمضاربة ويمكن الأستنتاج مما سبق أن تبني رأسمالية الدولة كمنهج إقتصادي أدى الى ضعف معدلات النمو الأقتصادي وتفكك الملكية الخاصة وهجرة بعض رؤوس الأموال الى الخارج.

ومنذ السبعينات من القرن الماضي خاصة بعد قرارات تأميم النفط والوفرة المالية نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أخذت الدولة على عاتقها إقامة الصناعات الأستراتيجية رافقها تشجيع القطاع الصناعي الخاص عبر تشريعات خاصة ودعم بالقروض ضمن شروط وتسهيلات مصرفية بالأضافة الى التحويل الخارجي بالسعر الرسمي للعملة وتخصيص اراض واعفاءات

كمركية وضريبية فقد قامت مئات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص.

لكن نشوب الحرب العراقية الأيرانية 1980 – 1988 وتداعياتها وتحول اقتصاد الدولة الى المجهود الحربي والتصنيع العسكري ثم حرب الخليج 1991 والحصار الأقتصادي والسياسة الحكومية في فرض قيود مشددة على مسألة التحويل الخارجي للعملة الصعبة أضعف القدرة على تمويل الأستيرادات الضرورية من أجهزة ومعدات وادوات احتياطية ومواد اولية.

وقد إزدادت اوضاع القطاع الصناعي الخاص ترديا بعد إحتلال العراق عام 2003 إذ عمت العراق الفوضى والنهب وتخريب المؤسسات وقد وصلت مساهمة هذا القطاع الى أدنى مستوياتها 1,2% من الناتج الأجمالي المحلي. مع ذلك يتركز القسم الأكبر منها في الصناعات الغذائية (381) مشروعاً والمنسوجات والملابس الجاهزة (388) مشروعا والمنتجات المعدنية المصنعة (123) مشروعا والمنتجات الكيميائية والبلاستيكية (122) مشروعا، هذه المشاريع تتميز بالصفة الفردية من حيث الأستثمار والتنظيم والأنتاج والتسويق وتميل الى الربح المضمون بعيداً عن إستخدام الأجهزة الألكترونية والالات الحديثة المستعملة في الأنتاج بالأضافة الى ضعف المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج، مع ذلك لا يمكن تجاهل أهمية الناتج المحلي للقطاع الخاص حسب الأنشطة.

واقع القطاع الخاص بعد 2003

تميزت مرحلة ما بعد 2003 برفع الكثير من القيود التي كانت تحد من نشاط القطاع الخاص وتوسع شبكة الأعمال وتأسيس الشركات متعددة الأطراف ولا شك أن نقطة الأنطلاق في تحديد رؤية إستراتيجية ذات أبعاد وبرامج ملموسة تقوم على ضرورة اصلاح البيئة القانونية المناسبة، إذ لا بد من اصلاح القوانين والأنظمة السائدة واستحداث كل ما من شأنه أن يحقق تنمية القطاع الخاص ويسهل فعالياته على أساس المنافسة الأقتصادية السليمة وفق آليات السوق، الأمر الذي يستدعي مراجعة الأطر المالية والنقدية والأدارية والمصرفية بهدف تحديد ما هو مطلوب من اصلاحات في هذا المجال من المهم التركيز على مجالين رئيسين في هذا السياق.

اولاً: خلق بيئة استثمارية ملائمة بالنسبة لرأس المال الوطني والأجنبي وفق المصالح الوطنية، ذلك أن تنمية القطاع الخاص ترتبط عضويا بأزدهار وسلامة الأطر التي تحكم المناخ الأستثماري للبلد، لذا ينبغي الحرص على اصدار قوانين تشجع الأستثمار في العراق.

ثانيا: تحديد اولويات العمل بالنسبة للنشاط الخاص في القطاعات الآقتصادية وتحديد مجالات النمو والربح للفعاليات الأقتصادية الخاصة وينبع من هذه المهمة إعتماد منهجيات واليات الجدوى الأقتصادية بشكل علمي كدليل لتحديد المشاريع المربحة فضلا عن اعتماد تقدير صحيح للأمكانيات والتطورات المتوقعة في الأقتصاد الوطني، والواقع أن عدداً من المجالات قد برزت بوضوح بوصفها الأكثر أهمية والأجدى لنمو القطاع الخاص، كالصناعات الوسطية والأسكان والأتصالات والفرص الممكنة في القطاع النفطي لا سيما في التصفية والتوزيع والأنتاج ومع ذلك فان من الصعب أعطاء المجالات المحتملة لنمو

القطاع الخاص ما لم يجري ذلك وفق دراسات علمية وتخطيطية لهذه المسألة تأخذ بنظر الأعتبار كل العوامل المؤثرة.

سبل النهوض بالقطاع الصناعي الخاص:

يمكن أن يسهم القطاع الخاص بفعالياته المتنوعة في خلق قاعدة صناعية وخدماتية متطورة بالأضافة الى الدور المهم لمنظمات رجال الأعمال الصناعيين في شتى المجالات لبلورة رؤية أستراتيجية متكاملة لتنمية هذا القطاع وصياغة السياسة العامة ومعالجة أوجه الخلل وتعزيز البيئة الأستثمارية والسعي للتنوع الأقتصادي وازالة التشوهات المتراكمة في سوق العمل وتطوير شبكة واسعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل منتجة لتقليص مساحة البطالة.

أن هذا يتطلب:

1. توفير الأستقرار في البلد، فلا ازدهار لرأس المال الخاص وتحريك السوق في اي بلد من دون استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني ورؤية واضحة للتوجهات العامة.
2. اجراء مسح ميداني صناعي لجميع الصناعات وفي شتى أنحاء العراق لتشخيص المشاكل والمعوقات وبالتالي الاحتياجات الضرورية لرفع كفاءتها الأنتاجية.
3. أشراك القطاع الخاص العراقي عبر منظماته الأقتصادية الفاعلة في سن وتشريع القوانين الأقتصادية التي تهم نشاط القطاع.
4. تخطيط مدن صناعية حديثة تتوفر فيها جميع الأمكانيات والبيئه الحديثة وتأهيل المناطق الصناعية القائمة من بنى تحتية وطاقة كهربائية ووسائل أتصالات.

5. تفعيل قانون الأستثمار الأجنبي وتشجيع الصناعات المحلية من خلال قرارات جديدة من إعفاء القطاع الخاص الصناعي من ضريبة المهنة والرسوم والرسم الكمركي المتعلق بالمواد الأولية المستوردة للصناعة.
6. تقديم القروض الميسرة وبفوائد رمزية وبالذات القروض الصناعية مع تقديم التسهيلات بالرهن وبضمان المشروع وتفعيل دور المصارف المختصة خاصة المصرف الصناعي.
7. إمكانية تشريع قانون جديد لدائرة التنمية الصناعية وتفعيل دور الدائرة بالتخطيط والأشراف والتنسيق والدعم مع القطاع الصناعي الخاص وبمساهمة فعالة من المنظمات الأقتصادية الممثلة للقطاع الخاص واتحاد رجال الأعمال، واتحاد الصناعات وتخصيص مبالغ مناسبة لدعم القطاع من خلال القروض المعفية من الأرباح تتناسب مع حاجة القطاع الخاص وبشروط مناسبة.
8. العمل بشكل جاد على كبح تصاعد معدلات التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية لمنع تأكل رؤوس اموال الصناعيين ورجال الأعمال وإيقاف الزيادات العشوائية غير المدروسة للرواتب وتأثيراتها السلبية على الأسواق والقطاع الخاص.
9. شمول القطاع الصناعي الخاص بالتخصيصات المالية والمنح المقدمة للعراق من الدول المانحة بموجب المؤتمرات الدولية والأفادة من خبرات الدول الصناعية ومؤسساتها لتنمية القطاع الخاص ورفع مستوى خبراته الأدارية والفنية والمهنية عبر دورات متواصلة الى جانب الحكومة والحد من الفساد الأداري والمالي وظاهرة البيروقراطية والمحسوبية في العمل.
10. العمل على الأستفادة من امكانيات المنظمات الدولية المتخصصة في تطوير وتأهيل الصناعيين في القطاع الخاص وتطوير منظمات

المجتمع المدني المهنية للقطاع الصناعي الخاص، ووضع إستراتيجية علمية لتطوير هذا القطاع.

11. تشريع قانون جديد للأستثمار الصناعي يفسح المجال ويشجع القطاع الخاص على الأستثمار في جميع الصناعات دون تحديد وبأي حجم يشاء ويسمح له بالمشاركة مع الأموال الأجنبية بهدف نقل التكنولوجيا للصناعات المتطورة وتوفير رؤوس الأموال عندما يكون رأس المال المطلوب للأستثمار كبيرا.
12. تعديل قانون الأستثمار المعدني بالسماح للقطاع الخاص والأستثمارات الأجنبية بأقامة المشاريع للصناعات الأستخراجية مع وضع الضوابط التي تضمن حسن الأستثمار للثروة المعدنية والحفاظ عليها بأعتبارها ملكا لجميع الأجيال وقد تكونت عبر ملايين السنين ولا سبيل لأعادة تكوينها فهي ثروة ناضبة.
13. دعم وتقوية المصرف الصناعي ليقوم بدوره في تحويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الى صناعات كبيرة.
14. توفير الحماية في المراحل الأولى للمنتجات الصناعية من الأستيراد ومن أغراق السوق بالمنتجات المنافسة وتكون الحماية محدودة لفترة معينة.
15. تجميد الأنضمام الى منظمة التجارة العالمية لحين وقوف الصناعة على قدمها حيث لا توجد منتجات عراقية كبيرة تحتاج الى تسهيلات المنظمة حاليا.
16. أعادة الحياة الى الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية وتجهيزه بالمعدات المتطورة وإسناده بالملاكات الكفوءة ليقوم بدوره في السيطرة النوعية على الأنتاج وعلى المواد المستوردة.

17. أنشاء المجمعات الصناعية في المحافظات وتوفير الخدمات وتسهيل المعاملات للحصول على الرخص ومن خلال سياسة الشباك الواحد للحصول على التراخيص المطلوبة كاملة.
18. توفير البنى التحتية للنهوض بالصناعة وفي مقدمتها توفير الأرض والكهرباء والوقود والخدمات الأخرى مثل الطرق.
19. دعم مراكز البحث والتطوير في القطاع الصناعي وحماية حقوق الملكيـة.
20. أنشاء بيت خبرة في وزارة الصناعة والمعادن يقوم بأعداد دراسات الجدوى الفنية والأقتصادية الأولية لتحديد فرص الأستثمار في المحافظات وأتاحتها مجانا للقطاع الخاص على أن يقوم القطاع الخاص عند أختياره لهذه الفرص بإستكمال دراسات الجدوى الفنية والأقتصادية على حسـابه، مع التركيز على الصناعات التي تستخدم المواد الأولية العراقية والتي تستوعب اعداد كبيرة من الأيدي العاملة لمواجهة مشـكلة البطالــة.

سبل تنشيط الأستثمار الأجنبي

لا شك أن العراق بحاجة ماسة الآن الى مساهمة راس المال الأجنبي وذلك للتواصل مع التطور التقني وسد الهوة التي حصلت في هذا المجال وكذلك للمساهمة في دعم الصناعات كثيفة رأس المال خصوصا ولجوء العراق الى الأقتراض.

ولذلك فان فسح المجال للأستثمار الأجنبي وتشجيعه وتوفير المناخ المناسب لجذبه للمساهمة في قطاع الصناعة قد اصبح ضرورة ما يستدعي سن القوانين التي تنظم ذلك وبالأستفادة من تجارب الدول التي تشابه ظروفنا التي تضيف مدخولات جديدة لتنظيم الدخل القومي.

تشريع قوانين جديدة

هذه الأمور تحتاج الى تشريع قوانين جديدة وهي:

1. قانون الأستثمار الصناعي.
2. قانون الأستثمار المعدني.
3. قانون الأستثمار الأجنبي في الصناعة.
4. قانون عمل جديد ينظم علاقة العامل برب العمل.
5. قوانين ضريبية تعطي إعفاءات للصناعات الناشئة لفترات محددة في بداية عملها.
6. قوانين جمركية تحمي المنتجات في بداية عملها.

الهياكل الأداريـــة

1. تبقى وزارة الصناعة والمعادن هي الهيكل الرئيسي الذي يتولى الأشراف على القطاع الصناعي وتنميته وادارة القطاع العام.
2. تحويل المديرية العامة للتنمية الصناعية الى مؤسسة تشجيع الأستثمار الصناعي وتتولى منح الرخص وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص.
3. إنشاء جهاز يسمى المؤسسة العامة للمجمعات الصناعية يرتبط بوزارة الصناعة والمعادن يتولى إقامة المجمعات الصناعية في المحافظات والأشراف على إدارتها.
4. إنشاء بيت خبرة يرتبط بوزارة الصناعة والمعادن يتولى أعداد ودراسات الجدوى الفنية والأقتصادية الأولية يضم الخبراء المختصين ويستعين بالخبرات المحلية الأجنبية، يقوم بتزويدها الى القطاع الخاص مجانا على أن يتولى القطاع الخاص أستكمالها تفصيلا على حسـابه.
5. ينشأ جهاز يتولى إستقبال الملاكات الفائضة من القطاع العام ويرتبط بوزارة الصناعة والمعادن ويمول من الميزانية العامة للدولة يقوم بايجاد فرص عمل للفائضين في قطاعات الدولة الأخرى.
6. ينشأ فروع لهذه الأجهزة بالمحافظات يتولى التنسيق مع الأدارة المحلية في المحافظات.

السياسة المرحلية لأقامة مشاريع جديدة

حيث أن القطاع الخاص لا يزال ضعيفا ويسيطر عليه الخوف وعدم الأطئنان ولكي يستفيد من الوقت ولكي لا يتأخر كثيرا ومع فسح المجال كاملا امام القطاع الخاص في جميع أنواع الصناعات بأن على الدولة أن تتبنى وضع الخطط للأستثمار في الصناعات الأساسية المهمة التي لن يلجها القطاع الخاص وذلك بأن تكون الدولة هي القائد والموجه والمشجع للقطاع الخاص للمشاركة في مثل هذه المشاريع في القطاع المختلط، وهي المصانع التي تتوافر مواردها الأولية وتكون فرص نجاحها أكيدة وهي ضرورية لتنويع مصادر الدخل والنهوض بإقتصاد العراق لتوفير السلع بديلا عن الأستيراد وتصدير الفائض منها وهي:

1- مصانع الأسمدة الكيميائية والبتروكيماويات:

تتوفر عوامل نجاح هذه الصناعة بشكل كبير للعراق ولا تتوفر مثلها لأي بلد في المنطقة والعالم ، فالعراق يمتلك المواد الأولية وهي الكبريت والفوسفات والغاز والبترول كما يمتلك الأيدي العاملة والمساحة والموقع الجغرافي على الخليج العربي قريبا من الأسواق العالمية الكبيرة المستهلكة لهذه المنتجات وهي – الهند والصين وبلدان جنوب وشرق أسيا، وكذلك فأن هذه الصناعة يجب أن تكون موضع إهتمام من قبل الحكومة العراقية، خصوصا وأن الأسمدة هي سوق دائم مستمر لأنها وبدونها فإن العالم سوف يواجه أزمات غذاء كبيرة.

2- صناعة الزجاج والسيراميك:
تتوفر المواد الأولية لهذه الصناعة وهي رمل الزجاج النقي الذي يتوفر بكميات كبيرة وبنوعية جيدة يندر وجودها بهذه النوعية في العالم كما تتوفر المواد الأولية لصناعة السيراميك وهو الطين الصيني الكاؤلين وبنوعيات جيدة، وحيث أن العراق مقبل على إعادة الأعمار فإنه سـوف تكون الحاجة كبيرة للألواح الزجاجية للشبابيك وكذلك للمنتجات السيراميكية للحمامات والأرضيات وأن هذه الصناعة يمكن أن تبنى لأغراض اقلال الأستيرادات ولأغراض التصدير لتوفر السوق الكبيرة والمواد الأولية إذا ما تم إستخدام التكنولوجيا المتطورة في الأنتاج.

3- مصانع المواد الأولية لصناعة الصوابين والمنظفات:
وهي الألكيل بنزين وثلاثي فوسفات الصوديوم وكبريتات الصوديوم وحامض لوريك التي تتوفر موادها الأولية في العراق لما لها من أثر في تنمية صناعة المنظفات، حيث لا توجد في المنطقة مثل هذه الصناعات.

4- مصـانع الأسمنت:
هذه الصناعة العريقة في العراق المقبل على أعادة الأعمار ستكون الحاجة كبيرة لها ولا يجوز أن يكون العراق مستورداً للأسمنت بعد أن كان مصدرا له.

5- الصناعات الجلديـة:
وهذه صناعة عريقة في العراق وتطورت خلال السنوات الأخيرة قبل الأحتلال حيث أصبحت تصدر منتوجاتها خارج العراق وموادها الأولية متوفرة وكذلك الملاكات المتخصص.

6- الصناعات الهندسية:
تتوفر خبرة عالية وأجهزة ومعدات متطورة يجب إستغلالها بالشكل الصحيح علما أن هذه الصناعات ذات مردود إقتصادي عالي.

7- صناعة الأدوية والمعدات الطبية:
هذه الصناعة ذات قيمة مضافة عالية وأصبح لدى العراق خبرة جيدة في هذه الصناعة ممكن الأستفادة منها في اسناد المصانع القائمة وإنشاء مصانع إضافية متخصصة.

8- الصناعات النسيجية القطنية والصوفية:
هذه صناعة عريقة في العراق وتتوفر موادها الأولية ممكن ألأستثمار فيها وهو إستثمار مجدي.

المصادر

1- الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2003 – الصادر عن هيئة المستشارين / مجلس الوزراء العراقي.
2- خط إصلاح الشركات العامة – وزارة الصناعة والمعادن.
3- الصناعة في العراق مشاكلها وسبل النهوض بها – المهندس فاروق محسن البندر.
4- الصناعة الكيميائية والدوائية في العراق – الدكتور رعد صالح التكريتي.
5- الصناعة وآفاق المستقبل – الاستاذ ضيف عبدالمجيد أحمد.
6- الموقع الالكتروني – وزارة الصناعة والمعادن.
7- Geology of Iraq – سعد زاير واخرين.
8- الاقتصاد العراقي – محمد زويني

المنتدى العراقي للنخب والكفاءات

Iraqi Forum for Intellectuals & Academics